

الحرب ..

ورائحة النفط

محبوب العبدالله



اهداءات ٢٠٠٢

المجلس الوطني للثقافة والفنون
والأدب - الكويت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحرب... ورائحة النفط

تأليف : محبوب العبدالله

إهداء :

إلى : ٨ / ٨ / ١٩٦٠
يوم في التاريخ البشري
ليس له آخر

كلمة ...

لها ... ابنتي العزيزة مريم
فقد تابعت ... وسألت ... ورسمت .. وكتبت
فهي من الذين عاشوا المحنة والمأساة بعد
كارثة ٢ أغسطس ١٩٩٠.
وشاهدت الشمس سوداء بعد جريمة إحراق آبار
النفط ... !

الحرب... ورائحة النفط

الطبعة الأولى

١٩٩٤

□ صور الغلاف والصور الداخلية تصوير عادل عيسى اليوسفي □

● مقدمة ●

النفط.. والحرب.. وما بعدها

في سيناريو العام ١٩٩٩!..

بعد ٢١٠ يوم من بداية الأزمة..

و٤٢ يوما من الحرب الجوية..

و٤ أيام من الحرب البرية..

انتهت المأساة بعد أن تركت وراءها الخراب والدمار النفسي والمادي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والبيئي والذي سوف يستمر طويلا، وسيظل كابوسا يؤرق أيام وليالي من عاشوه في الداخل والخارج.

لقد إنتهت في مائة ساعة كل المراهنات والتوقعات إلى أن ان الحرب بين قوات التحالف الدولي وجيش النظام العراقي سوف تستمر ثلاث سنوات، كما توقع النظام الأردني - الذي قال بأن الصمود يستمر ثلاث سنوات حتى بعد وقوع الحرب.

أو توقعت القيادة الفلسطينية بأن الحرب ستستمر بين ثلاث وست سنوات بعد ان ربطت هذه القيادة في ٢٧ / ١١ / ١٩٩٠ بين العدوان العراقي على الكويت والقضية الفلسطينية حينما قال رئيس منظمة التحرير الفلسطينية:

«إذا أصدر مجلس الأمن قرارا بوجوب انسحاب العراق من الكويت، فيجب أن يصدر قرارا بوجوب انسحاب اسرائيل من فلسطين».

وقد استجاب رئيس النظام العراقي لهذه الرغبة الفلسطينية وربط بأحاديثه ومبادراته بين الأزمة في الكويت والخليج والقضية الفلسطينية.

وهو ما أشار إليه مسؤولان عراقيان أيضا هما نائب الرئيس العراقي الذي قال: «سنحارب ١٠٠ سنة ولا تعود الكويت».

ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي الذي أعلن بأن حل أزمة الخليج يجب ان يتزامن مع حل أزمات المنطقة».

ولكن هل كانت شهور الأزمة في الخليج العربي بعد العدوان العراقي على الكويت أزمة نفطية أيضا؟.

وهل كان النفط دورا فيما حدث..؟ أو أن النفط كان جزءا من تلك المأساة الانسانية اللا أخلاقية التي تسبب فيها عدوان النظام العراقي على الكويت؟.

قد يكون هذا واردا.. من زاوية أخرى خاصة بعد تراجع البعد الاقتصادي لدور النفط خلال ربع قرن مضى نتيجة للأحداث والتطورات السياسية والعسكرية في المنطقة العربية أمام هيمنة البعد العسكري والبعد السياسي على الدور النفطي، وتهديد الدول الكبرى بين وقت وآخر باستخدام القوة العسكرية للحفاظ على أمن الطاقة وبالذات النفط للحيلولة دون تعرض مصاره لأية أخطار.

لكن الأهم من هذا هو تزاوج المصالح والمبادئ في أزمة الخليج التي سببها العدوان العراقي على الكويت، وتهديده بالتالي للأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي حيث تلتقي المصالح المتبادلة بين دول الخليج ودول العالم.

لأن هذا العدوان كان هو الحدث الذي جاء ليهدد النظام العالمي الجديد، ويعتدي على القانون والشرعية الدولية في وقت بدأت فيه الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتأكيد قواعد وأسس النظام الدولي الجديد وأثبتت دورها بعد غياب الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وبداية

منافسة شديدة بين دول الاتحاد الأوروبي التي توحدت جزئيا في بداية العام ١٩٩٣ والولايات المتحدة بحروب جديدة، وهي حروب مالية وتجارية بعد قيام تكتلات اقتصادية دولية جديدة . ولكن النفط ظل هو المحور الاساسي الذي تدور حوله كل السيناريوهات، حيث قالت دراسة إقتصادية بأن الولايات المتحدة بعد الأزمة في الخليج أصبحت تسيطر على ما يزيد على ٥٥٪ من احتياطي النفط في الشرق الأوسط. وأحد هذه السيناريوهات جاء في وثيقة التخطيط الاساسي لوزارة الدفاع الأمريكية «البنتاغون» التي أصدرتها هيئة الأركان الأمريكية المشتركة ونشرت في الصحف في النصف الأول من شهر سبتمبر ١٩٩٢ والتي تتصور كيفية التصدي لمحاولة قوة معادية السيطرة على موانئ الخليج واحتياطاته النفطية في العام ١٩٩٩ قبل أن تتحول إلى أزمة مؤثرة في مصالح الولايات المتحدة.

وترى - أو تقدر وثيقة «البنتاغون» أن بنية القوات الأمريكية الأصغر حجما التي ستبرز في أواخر التسعينات ستكون قادرة على التعامل في صورة حاسمة مع أزمة إقليمية واحدة، لكنها لن تكون كافية في حالة نشوء أزميتين في آن واحد، وترى الوثيقة حاجة مستمرة لقوات أمريكية كبيرة الحجم في منطقة الخليج وتعرب عن الثقة في أن مزيج القوة العسكرية الأمريكية والقوات المحلية سيكون كافيا للتعامل مع أي تهديد محتمل للمنطقة في العام ١٩٩٩ عندما سيكون حجم القوات الأمريكية قد قلص بصورة عميقة. وتستطلع الوثيقة حالة طارئة وهي محاولة من جانب قوة معادية غير مذكورة بالاسم السيطرة بصورة مباشرة على حقول النفط في بلدان الخليج العربي في العام ١٩٩٩، وتتنبأ الوثيقة بانتصار الولايات المتحدة والقوات المتحالفة معها في هذا السيناريو الخليجي.

وتقول الوثيقة أنه في تلك الحال «تنشر الولايات المتحدة قوة طليعية مشتركة في منطقة العمليات، وسيكون الهدفان الأوليان للقوات الأمريكية بالتنسيق مع قوات الدول الصديقة في المنطقة ردع هجوم قد يقوم به العدو في الخليج وشبه الجزيرة العربية والدفاع عن المرافق والمواقع الرئيسية في حال فشل الردع».

والتصور الراهن هو ان تتمكن القوات الأمريكية بحلول العام ١٩٩٩ من الوصول إلى مسرح العمليات في غضون تسعين يوما فقط، بدل فترة الأشهر الستة التي استغرقها وصول تلك القوات الميدانية قبل حرب تحرير الكويت مما يسهل إحتواء القوات المعادية المتقدمة أولا، ومن ثم ردها على أعقابها قبل أن تتمكن من السيطرة على مناطق حيوية.

وتعتبر وثيقة وزارة الدفاع الأمريكية ان العراق وإيران والمشكلات التقليدية الأخرى لا تزال تشكل تهديدا للسلام والاستقرار في المنطقة، وتقول أن استمرار الروح العدائية والقتالية لدى العراق، ودعم إيران للجماعات المتشددة تاريخيا، والمسائل الإقليمية الأخرى كالحركات الوطنية التي تشكلها الأقليات، والتعصب الديني والقضايا العربية - الاسرائيلية، وحقوق المياه والهوة المتباعدة بين الأغنياء والفقراء تسهم جميعا في نشر عدم الاستقرار في المنطقة.!

ان هذا الذي تقوله وثيقة وزارة الدفاع الأمريكية وتتصور حدوثه في العام ١٩٩٩ يؤكد ما يذهب إليه المحللون الآن من ان النفط كان خلال ربع قرن هو المحرك الرئيسي لكل الأحداث المأساوية، والحروب التي اشتعلت في المنطقة.

ويتوقع المحللون في القرن القادم أن تكون الحروب القادمة في الشرق الأوسط ليست بسبب النفط، ولكن حول مصادر المياه الحيوية.

وهذا الكتاب - باختصار - محاولة متواضعة لمتابعة الدور النفطي في الحروب الدائرة منذ سنوات هنا وهناك - سياسيا واقتصاديا وعسكريا - مرة باردة، وأخرى بأسلحة الدمار...!

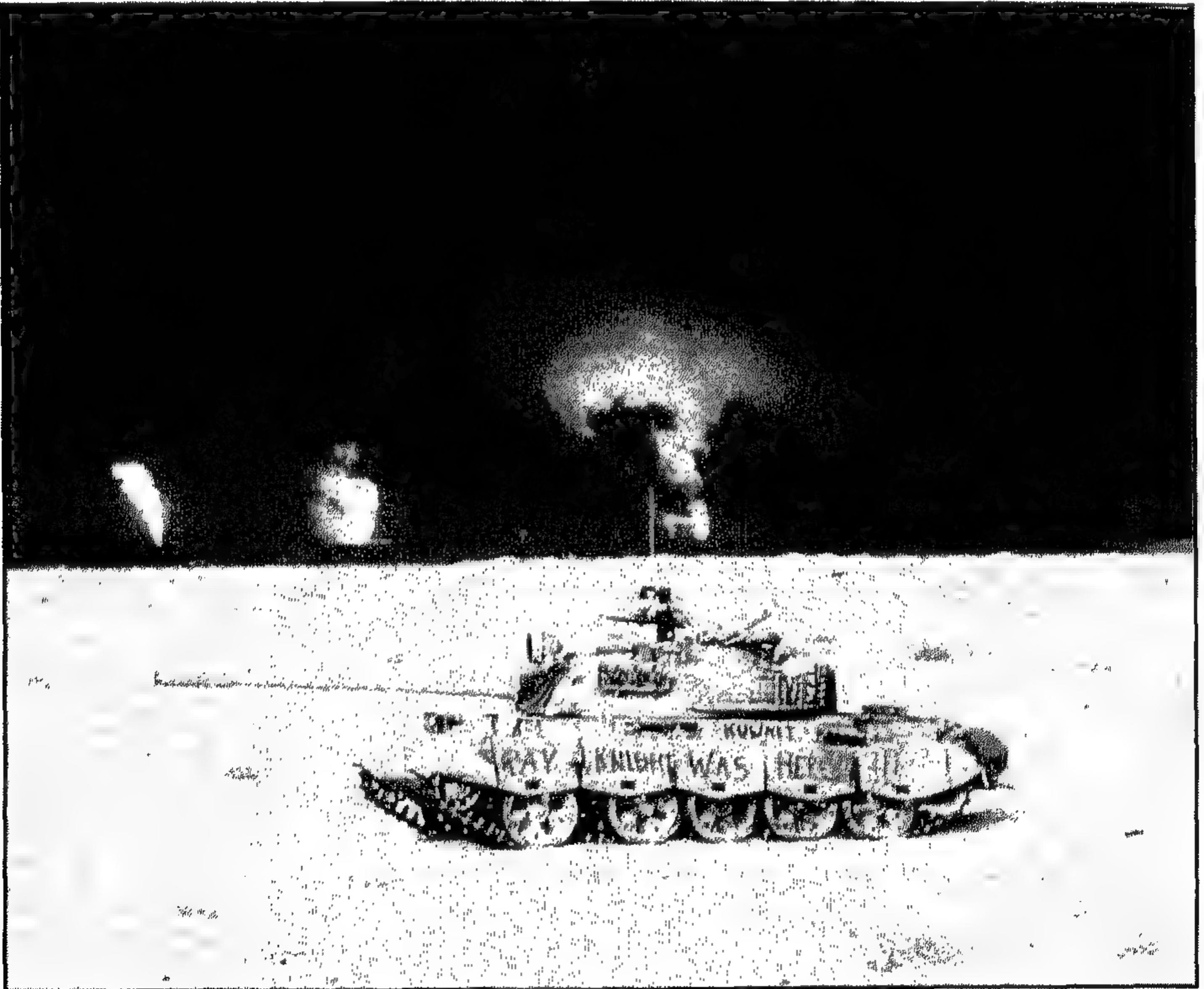
محبوب العبدالله

الكويت: ١٨/١١/١٩٩٣

(١)

البعد النفطي

للأمن القومي العربي



دبابة أمام آبار النفط المشتعلة

■ البعد النفطي للأمن القومي العربي ■

في العام ١٩٦٧ تم استعمال السلاح الاقتصادي للنفط بعد حرب حزيران ١٩٦٧ بين العرب واسرائيل.

وفي العام ١٩٧٣ تم استعمال السلاح السياسي للنفط بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣..

وفي السبعينيات.. وفي ظل زيادة أسعار النفط بعد نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ جاءت تهديدات أمريكية تلوح بالقوة والضغط السياسي والاقتصادي ضد العرب. ومنذ ذلك الوقت يمكن اعتبار أن حرب النفط بدأت.. ولا أحد يعرف متى تنتهي..!

وربما قيلت قبل سنوات وسنوات مضت عدة عناوين عن دور النفط في المشاكل والأزمات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الدول.

ومن هذه العناوين: «حرب النفط لن تقع»!، و«من يطلق الرصاصة الأولى في حرب النفط الطويلة»!، و«هل يحترق الخليج بنقطه»..؟

وفي كل الأحوال فقد كان وسيظل النفط في كل ما قيل ويقال.. متهم وبريء.. ولا يزال وسيبقى، ولكن الذي يهم هو أن النفط متهم.. ومتهم أولا.. وربما يكون بريئا.. ولكن ليس الآن!

ويعود بنا السيناريو النفطي إلى القمة العربية الثالثة التي عقدت في الخرطوم ما بين ٨/١٩ — ١٩٦٧/٩/١ بعد حرب حزيران ١٩٦٧ عندما قاد الملك الراحل فيصل دول النفط العربية إلى استخدام النفط كسلاح إقتصادي حيث وضع ترتيبات

تتعلق بأن تقوم الدول النفطية بدفع مبالغ منتظمة لدول المواجهة التي بدأت تعاني من آثار حرب ١٩٦٧.

ولكن وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ واستخدام العرب ولأول مرة النفط كسلاح سياسي واقتصادي. لجأت الإدارات الأمريكية في عهد الرؤساء نيكسون، وفورد، وكارتر إلى التلويح بالتدخل العسكري ضد الدول العربية المنتجة للنفط.

وقد حددت أسباب التدخل في ست حالات تكون رد فعل للتدخل وهي:

١ - محاولات سوفيتية للاستيلاء على حقول النفط، أو لسد الطريق أمام حاملات النفط.

٢ - حظر نفطي تفرضه منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «أوابك».

٣ - ارتفاع «غير مقبول» في الأسعار أو انخفاض انتاج «أوابك» ومنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك».

٤ - هجوم تشنه دول اقليمية مصنفة بأنها «راديكالية» على دول منتجة للنفط مصنفة بأنها «صديقة».

٥ - انقلابات ثورية قد تطيح بأنظمة صديقة في المنطقة وتحمل في طياتها خطرا داهما على انتاج النفط أو شحنه.

٦ - حدوث «انتهاكات» فادحة لحقوق الانسان وهو مبدأ «التدخل لأسباب انسانية» الذي يستشهد به إلا القليل النادر..

■ سيناريوهات الاستيلاء على حقول النفط ■

في السابع عشر من شهر أكتوبر ١٩٧٣ وبعد مؤتمرها الذي عقدته في الكويت ردت منظمة الأقطار العربية المنظمة للبترول «أوابك» وأعلنت بأنها ستخفض

انتاجها النفطي بنسبة ٥٪ شهريا إلى أن تنسحب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة.

وبعدها بيومين وفي التاسع عشر من أكتوبر دعا الملك الراحل فيصل بن عبدالعزيز، وكان يطالب بتخفيض الانتاج بنسبة ١٠٪ إلى فرض حظر نفطي على الولايات المتحدة وهولندا.. واستمرت التهديدات بالتدخل العسكري، وجاءت الردود العربية على هذه التهديدات ومنها تصريح الرئيس الجزائري هواري بومدين الذي قال: «إذا حاول الغرب أن يتصرف بخطرسة، أو حاول استعمال القوة فسيصاب بكارثة، وستشب النار في الآبار كافة، وتدمر الأنابيب وسيدفع الغرب الثمن».

وقال وزير النفط السعودي - آنذاك - أحمد زكي يمانى في حديث تلفزيوني: «بأن الدول العربية تستطيع أن تخفض انتاجها بنسبة ٨٠٪ إذا ما اتخذت الولايات المتحدة واليابان والدول الأوروبية إجراءات مضادة معادية، وأنه سيتم تفجير بعض الحقول والمنشآت النفطية في حال أي تدخل عسكري».

وفي مجلة «نيوليدر» كتب «بول سيبري» مقالا بعنوان «التفكير في حرب نفطية» جاء فيه «إن الاستيلاء على النفط العربي كان يوصف كأنه واجب من واجبات الوطنية، وعمل ضروري للدفاع عن الغرب».

ولكن ردود الفعل العربية، والتصريحات المضادة للدعوات المتصاعدة بالتدخل العسكري لاحتلال آبار النفط قد أوضحت للعالم بأن هذا نوع جديد من أنواع الاستعمار الاقتصادي.

وفي الشهور الأولى من عام ١٩٧٤ بعد رفع الحظر النفطي دار الحديث مرة أخرى في الدوائر الدبلوماسية حول الربط بين أسعار وشحنات النفط وبين جهود التسوية في الصراع العربي الاسرائيلي. وفي الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٧٤ عادت

لهجة التهديد بالاستيلاء على حقول النفط، ودخلت مياه الخليج العربي حاملة الطائرات الأمريكية «كونستيلاشن» ترافقها مدمرتان مزودتان بالصواريخ الموجهة، وهي المرة الأولى التي تدخل فيها حاملة طائرات أمريكية إلى مياه الخليج العربي منذ عام ١٩٤٨.

وفي الثلث الأول من عام ١٩٧٥ خفت حملة التهديدات باستخدام القوة العسكرية لاحتلال آبار النفط، بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي جيرالد فورد في شهر مايو «أيار» بأنه لن يلجأ إلى القوة للرد على أي حظر نفطي جديد تفرضه الدول العربية..

ولكن تكررت حملات الضغط بالتدخل العسكري، وسياسة الضغط على جبهة النفط في منطقة الخليج العربي للدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة والدول الغربية واليابان خاصة بعد الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ حيث بدأ الخوف من حدوث خلل في شحنات النفط الإيرانية إلى الدول الصناعية..

■ الصدمات النفطية ■

ولا تتجاهل الولايات المتحدة وحلفاؤها في أوروبا الغربية مصادر الطاقة والوضع الخاص والهام لدول الخليج العربي حيث يتواجد فيها ٤٥٪ من احتياطي النفط العالمي، وهذه النسبة لدى دول مجلس التعاون الخليجي الست فقط، وترتفع النسبة إلى ٥٥٪ إذا ما أضيفت إليهما العراق وإيران ضمن حسابات المنطقة.

ومن هنا واستنادا إلى تلك المعادلة الصعبة التي تحكم الأوضاع والعلاقات في منطقة تحتوي على ٤٥٪ من احتياجات العالم الصناعي من النفط، فإن هذا العالم الصناعي بات يخاف من وقوع صدمة نفطية ثالثة بعد الصدمتين النفطيتين الأولى

في العام ٧٣ - ١٩٧٤ بعد حرب أكتوبر ٧٣ وحظر النفط العربي عن الغرب. والثانية بعد الثورة الإيرانية وسقوط الشاه عام ١٩٧٩.

وبعض الحقائق من التاريخ القريب تقول بأن منطقة الخليج العربي عاشت طوال سنوات الحرب العراقية - الإيرانية في حالة اختيار صعب بين النفط والحرب، وسط أجواء لحلول جزئية لإنهاء هذه الحرب، لأنه كان مهما أن تصل امدادات النفط للغرب، وألا تتوسع نيران هذه الحرب المجنونة لتشمل بقية دول المنطقة النفطية حيث تكون الكارثة عالمية، وذلك لأهمية دور النفط في الطاقة والاقتصاد، ودوره في الصناعات، وبالذات صناعة السلاح.

ولأن السلاح والنفط هما أول أهداف الاستراتيجية العسكرية الأمريكية وبقية الدول الغربية في منطقة الخليج العربي، وحتى لا يتهدد الاستقرار في هذه المنطقة بعد أن جربت الولايات المتحدة والدول الغربية الصدمات الناجمة عن التذبذبات الحادة في أسعار النفط بعد الصدمتين النفطيتين الأولى والثانية، وتفاديا لحدوث صدمة ثالثة أو رابعة نتيجة استمرار الحرب المجنونة بين العراق وإيران فقد سارعت هذه الدول إلى تأكيد وجودها العسكري في المنطقة وذلك لمنع أي دور للاتحاد السوفيتي - آنذاك - حيث كانت احتمالات التدخل السوفيتي واردة وبالذات للسيطرة على آبار النفط في المنطقة، كما كانت تردد الدوائر السياسية والعسكرية الغربية، ولكن الاتحاد السوفيتي بدد هذه الأوهام الغربية في ديسمبر عام ١٩٨٠ وخلال زيارة الزعيم السوفيتي - آنذاك - ليونيد بريجنيف للهند حين أعلن عن مبدأ للسلام يتكون من ٥ نقاط يدعو إلى تحييد منطقة الخليج العربي وضمان أمنها واستقرارها وسلامتها.

وتعهد بريجنيف بعدم الاعتداء على نفط الخليج أو طرق نقله.

وأوضح في خطابه أمام البرلمان الهندي إلى أن الادعاءات الغربية «بالتهديد السوفيتي للمنطقة الاستراتيجية المنتجة للنفط غير وارد».

وأشار إلى أن الاتحاد السوفيتي ليس لديه أية نية لتهديد منابع النفط في الشرق الأوسط أو طرق المواصلات فيها..

وقال بريجنيف «أننا على عكس المبدأ الامبريالي العدواني فيما يتعلق بدول منطقة الخليج، فإننا نقترح مبدأ سلام وأمن...».

ودعا كافة الدول المعنية التوصل إلى أي اتفاق حول الالتزامات المتبادلة التالية:

١ - عدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية في منطقة الخليج والجزر القريبة، وعدم استخدام أسلحة نووية أو أي أسلحة ذات قوة تدميرية على نطاق واسع في المنطقة.

٢ - عدم استخدام القوة أو التهديد بها ضد دول الخليج وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

٣ - احترام وضع عدم الانحياز الذي اختارته دول منطقة الخليج، وعدم جرها إلى أحلاف عسكرية بمشاركة القوى النووية.

٤ - احترام حق السيادة لدول المنطقة على مواردها الطبيعية.

٥ - عدم خلق أية عقبات أو أخطار على التبادل التجاري الطبيعي، وعلى استخدام الطرق البحرية التي تربط دول المنطقة بدول العالم الأخرى.

جاء هذا التأكيد السوفيتي على أهمية الأمن والسلام في منطقة الخليج العربي بعد عام من دخول القوات السوفيتية إلى أفغانستان - في ديسمبر ١٩٧٩ - مما جعل الولايات المتحدة والدول الغربية في تلك السنة تتخوف من نوايا الاتحاد السوفيتي الذي أصبح وجوده في أفغانستان أقرب إلى منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي،

حيث بادرت الولايات المتحدة إلى التعجيل بإعلان «مبدأ كارتير» وتشكيل قيادة عسكرية جديدة لقوة الانتشار السريع لمعالجة الأزمات في الخليج.

ان معركة البعد النفطي للأمن القومي العربي بدأت بعد حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣.

ففي مؤتمر القمة العربي الثالث في الخرطوم ١٩٦٧ قررت الدول العربية النفطية وهي دولة الكويت والمملكة العربية السعودية وليبيا تقديم معونات مالية إلى سوريا ومصر والاردن لمساعدتهما وتعويضهما جزءا من خسارتهما بعد هذه الحرب ولتمويل اقتصاديات الدول العربية التي تضررت من هذه الحرب، ولإزالة آثار العدوان الاسرائيلي عليهما. وبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وبعد مؤتمر الكويت لوزراء منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط - أوابك - أقر وزراء النفط العرب خفض إنتاج النفط العربي وتصديره بنسبة شهرية تصاعدية تبلغ معدل ٥٪ على الأقل، وتم فعلا وقف الصادرات النفطية العربية بصورة متتابعة عن الولايات المتحدة وهولندا لدعمهما ومؤازرتهما لاسرائيل.

وفي مؤتمر الكويت تم استخدام النفط كهدف سياسي ضد الدول الصناعية الغربية لدفعها نحو مساندة القضايا العربية والمتمثلة في انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الأراضي العربية التي احتلت بعد حرب حزيران ١٩٦٧، والاقرار بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وخلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ توفرت مساعدات مالية لمصر وسوريا والاردن من الدول العربية النفطية، وذلك لدعم وتمويل إقتصاديات هذه الدول عقب الحرب التي أبرزت قوة الصمود العسكري العربي وعززت سلاح النفط لتحقيق أهداف تخدم القضايا السياسية العربية.

ومن بين الأسباب التي جعلت القوى السياسية الأمريكية والغربية تنادي بضرورة تأمين واردات النفط حتى لو لجأت الإدارة الأمريكية الى الاحتلال العسكري لبعض الدول العربية النفطية هي:

١ - ان الدول العربية تملك أكبر احتياطي معروف من النفط الذي ينتج حالياً، فالسعودية ومن بعدها العراق لديهما من الاحتياطي ما يكفي لتغطية حاجات العالم الصناعي إلى النفط حتى أواخر هذا القرن.

٢ - ان تركيز المصادر النفطية في العالم العربي يؤدي إلى حيازة الدول المعنية عائدات تفوق بكثير حاجاتها إلى التمويل الانمائي، الأمر الذي سيوفر لهذه الدول فوائض كبيرة يمكن ان تهدد التوازن المالي في العالم، حيث أشار المعلقون الأمريكيون والاوروبيون دائماً إلى ان الاموال العربية لعبت دوراً كبيراً في المضاربة على سعر الدولار، وان توفر هذه العائدات المالية لدى العرب سيؤدي سوء استعماله إلى تهديد نظام النقد الدولي، وان التدخل العسكري سيحول دون اساءة استخدام العرب لهذا الفائض النقدي.

٣ - ان تركيز الثروات النفطية وتوافر الأموال لدى الدول العربية سيؤديان الى تشجيع هذه الدول على إكتساب حصة أكبر من ملكية الشركات المنتجة، وحتى على تأمين الثروات النفطية، كما حدث في العراق بالنسبة إلى حقل كركوك.

٤ - ان نقمة العرب على الغرب واسرائيل ستدفع العرب الى الانتقام من الغرب برفع أسعار النفط إلى حد غير معقول، وإلى المضاربة على العملات وخلق الأزمات على صعيد الامدادات النفطية والتحويلات المالية.

ان هذا الاهتمام الأمريكي - الاوروبي بالنفط العربي مرده وكما تؤكد الدراسات الاستراتيجية الاقتصادية منذ الستينات وحتى اليوم الى ان مخزون النفط

في الشرق الأوسط سيبقى الأرخص في تكاليف الانتاج، والأوفر كمية في السوق العالمية حتى أواخر هذا القرن.

ومن هنا فكرت الدول الصناعية الغربية وبالنسبة عن الدول العربية النفطية وغيرها بمشاريع وخطط لاستثمار واستعادة فائض أموال العائدات النفطية تحت شعار «إعادة تدوير الدولارات النفطية من خلال مشروعات مختلفة أهمها»:

١ - مشروع ويتيفين، وهو رئيس صندوق النقد الدولي «يومان ويتيفين، وقد تم إنشاء وفقا لهذا المشروع ما سمي «رصيد نفطي» ضمن إطار صندوق النقد الدولي لتلقي الودائع من الدول المنتجة للنفط.

٢ - خطة هيلي، وقد سميت باسم «دنيس هيلي» وزير الخزانة البريطاني في ذلك الوقت، وتهدف هذه الخطة إلى إنشاء صندوق خاص لإعادة تدوير أموال النفط، وتوصي هذه الخطة بدفع فوائد على أساس المعدلات التجارية لاجتذاب المزيد من الودائع من الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط.

٣ - خطة كيسنجر، واقترحت هذه الخطة إقامة وكالة تسليف يبلغ رأسمالها ٢٥ مليون دولار يتم تغطيتها من قبل الدول المنتجة، وتقوم هذه الوكالة باقراض الدول المستهلكة التي تتضرر مستورداتها من النفط في الحالات الطارئة عندما تلتزم هذه الدول بإجراءات الاقتصاد في الطاقة والمحافظة عليها.

٤ - خطة فان ليب وهو الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية «لاميل فان ليب» والخطة شبيهة بخطة هنري كيسنجر إلى حد كبير وفيها يقترح ليب أن تقوم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بضمان القروض.

٥ - خطة السوق الأوروبية المشتركة والتي تهدف إلى إصدار سندات دين بقيمة ٣ مليارات دولار على أن تساهم في تغطيتها دول الأوبك، وأن يتم توجيه إيرادات هذه السندات إلى الدول المحتاجة من أعضاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

٦ - خطة ويلسون - روزا والتي وضعها كل من «كارول ويلسون» و«روبرت روزا» وكيل وزارة المالية الأمريكي السابق، وتهدف هذه الخطة إلى إنشاء صندوق ضخيم للاستثمارات طويلة الأجل مع الضمانات اللازمة ضد فقدان هذه الدول لأموالها نتيجة التأميم..

وحيثما لم تستطع الدول الغربية الصناعية تحقيق مشاريعها وخططها وأهدافها بالاستيلاء واستعادة أموال النفط من الدول العربية وبقية دول الأوبك النفطية خططت هذه الدول ونفذت مشاريع جديدة وذلك باشغال عدة حروب وحرائق كبيرة وصغيرة بين هذه الدول ولعل أبرزها وأكثرها مأساوية الحرب العراقية - الإيرانية.

إلا أن استمرار الحرب المجنونة بين العراق وإيران ولمدة ثماني سنوات على جبهة النفط في منطقة الخليج العربي كان له تأثيراته وأضراراته لأن دول الخليج العربية وبالذات الكويت كانت على خط النار، ولأن شرارات هذه الحرب المستمرة كانت تلامس حدود هذه الدول.

وهي حرب في النهاية فيها رائحة النفط.. وكما قالت جريدة «الأكسبرس»: حقا أنها حرب بين فئات من الأثرياء الذين أثروا من النفط، ولا غالب ولا مغلوب فقط مليون من الضحايا البشرية والأبرياء، ودمار لممتلكات لا يقل ثمنها عن ٤٢٠ مليار دولار، وخسائر جسيمة في المداخل الاستثمارية والبتروولية مجملها ٦٠٪ للعراق و ٤٠٪ لإيران أضف إلى ذلك آلاف القرى والمدن التي دمرت أو تضررت.. ولكنها أطول حرب بالأسلحة التقليدية في تاريخ القرن العشرين، وهكذا انتهت بسرعة، أي نهاية لم تكن متوقعة..».

ولقد كان لاستيلاء إيران على جزر «مجنون» في جنوب العراق والتي تحتوي على ١٥٪ من الاحتياطي النفطي العراقي الخام نقطة تحول في الحرب الاقتصادية

التي بدأت في مارس ١٩٨٤ عندما وجد العراق أنه في مأزق صعب وركز على سلاح الطيران وجعل له الأولوية في كل شيء، حيث ظهرت طائرات «السوبر أتندار» الفرنسية بصواريخ من نوع «أكزوست» وضربت المراكز البترولية الإيرانية الرئيسية في «خرج» و«سيري» و«لارك» و٣٧ سفينة كانت تعبر الخليج من وإلى الموانئ الإيرانية.

وردت إيران ولكن عن طريق الهجوم على المواصلات البحرية حيث هاجمت السفن النفطية التي تتوجه إلى الكويت والسعودية، وكانت النتيجة اعطاب ٥٢٠ سفينة في «حرب الناقلات» فيما كان العراق يأمل بأن ترد إيران باغلاق الطريق أمام جميع حركة ناقلات النفط وتثير بذلك غضب الغرب، وكان هذا تحولا رئيسيا في الحرب بعد أن انتقل من الجبهات البرية والجوية إلى مياه الخليج العربي.

وأدركت الولايات المتحدة والدول الغربية واليابان خطورة هذا لأن مصالح أميركا في الخليج متعددة الوجوه، فحوالي ١٧٪ من واردات النفط الأمريكية تأتي عبر الخليج، كما أن حلفاءها أكثر اعتمادا على نفط المنطقة.

ويومها قال احد الخبراء في المسائل الدفاعية: «ومع هذا فالموارد النفطية في الخليج ستظل تحتل مكانة رئيسية في سلم أولويات اهتمامات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وهذه الحقيقة تجعل الأمريكيين يقتربون من المنطقة وينهمكون بشؤونها أكثر من أي شيء آخر».

ومن المؤكد أن «مبدأ كارتير» الذي يقوم على تشكيل قوة الانتشار السريع والبحث عن قواعد عسكرية في أماكن عسكرية في أماكن قريبة من منطقة الخليج يعكس اهتماما كبيرا في أمن الموارد النفطية، فلولا وجود النفط ما كانت الحرب العراقية - الإيرانية تثير مثل هذا الشعور بالفرع المعلن في الولايات المتحدة.

ويقول هذا الخبير أيضا: «والثابت أن وجود هذه الكميات الهائلة من النفط العالمي في منطقة قابلة للتأثر سياسيا وقريبة من الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي يبرر مشاعر القلق عند الأمريكيين التي سادت في السبعينات، ففي أعقاب الحظر النفطي عام ١٩٧٣ ثارت مخاوف من احتمالات محاولة «الأوبك» اللجوء إلى معاقبة الغرب، وخلال الثورة الإيرانية، وحتى بعد دخول القوات السوفيتية إلى أفغانستان في أواخر عام ١٩٧٩ خشى الكثيرون من اندفاع السوفييت نحو منطقة النفط في إيران الواقعة بالقرب من عبدان».

ولأن حكومات دول الخليج النفطية تدرك بأن مصالحها الاقتصادية ترتبط مع مصالح الولايات المتحدة وحلفائها، وأن التقلبات السابقة في أسعار بالنفط جعلت الدول الصناعية تقتصد في الطاقة، لذلك فإن تقلبات مستقبلية في أسعار النفط قد تقلل من شأن الاحتياجات النفطية غير المستغلة، لذلك سعت هذه الدول إلى الحفاظ على أسعار ثابتة للنفط.

كما أن انخفاض الطلب في عام ١٩٨١ على النفط جعل حكومات دول الخليج النفطية تراجع مواقفها حيث أن السوق النفطية العالمية قد تكون معها أو ضدها، خاصة بعد عشر سنوات من الانتعاش الاقتصادي جعل من حكومات دول الخليج تضع خطط وبرامج استثمارية لمشاريع داخلية وخارجية ارتبطت بمستقبل النظام الاقتصادي العالمي، وإن أية هزات تصيب هذا النظام الاقتصادي العالمي ستؤثر على مستقبل الخطط والمشاريع الاستثمارية، لذا كان لابد من التأكيد على تحقيق الاستقرار في السوق العالمي للنفط..

ومن وجهة نظر أخرى فإن انخفاض أسعار النفط قد يهدد الاستقرار في منطقة الخليج، وفي هذا قالت في العام ١٩٨٥ «شيرين هنتر» نائبة مدير برنامج الشرق الأوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بجامعة «جورجتاون»،

(بأن الانخفاض في أسعار النفط يشكل تهديدا للاستقرار في منطقة الخليج العربية..).

وان استمرار انخفاض أسعار النفط سيحرك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الدول المصدرة بشكل يهدد المصالح الاستراتيجية الحيوية الغربية بصورة خطيرة، وان هذا التحذير سيكون أخطر ما يكون في منطقة الخليج العربي كما ترى «هنتر» التي تشهد تحولا اقتصاديا قد يكون من عواقبه ظهور التطرف السياسي، وأشارت «شيرين هنتر» إلى الحاجة إلى اتفاقية حول أسعار النفط بين المنتجين والمستهلكين، وذكرت بأن هذه الفكرة بحثت بصيغ مختلفة خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية من قبل الدول المصدرة والمستهلكة ولكن دون نتيجة.

وبعد سنوات من الصمت والتجاهل لما يجري من تطورات عسكرية ودمار مادي وبشري نتيجة لاستمرار الحرب المجنونة بين العراق وإيران، ولأن مصالح الدول الأوروبية لم تكن متضررة حيث امدادات النفط مستمرة يوميا ودون عوائق..

ولكن برز في المنطقة منعطف شديد الخطورة متمثلا في ظهور الألغام في مياه الخليج العربي وما شكلته من تهديد لحركة التجارة العالمية. عندها فقط تحركت الدول الكبرى وحتى الصغرى من أجل حماية أهدافها ومصالحها في المنطقة.

ولم ينتصف شهر أغسطس من العام ١٩٨٧ حتى تجمعت في مياه الخليج العربي ٨٠ سفينة حربية تمثل مصالح سبع دول أجنبية حولت مياه الخليج إلى ترسانة بحرية ضخمة لم تشهد لها مثيلا بحار العالم من قبل - كما قالت التقارير السياسية والاقتصادية في ذلك الوقت - وذلك لتنظيف الممرات المائية من الألغام لضمان استمرار امدادات النفط.

وقد سارعت التطورات السياسية والعسكرية في المنطقة بعدها إلى وضع نهاية لتلك الحرب التي بدأت تأثيراتها وتفاعلاتها بعد سبع سنوات تنعكس على الأوضاع في بقية المنطقة، ولعبت الكويت دورا سياسيا واقتصاديا من خلال علاقاتها القوية مع الاتحاد السوفيتي - آنذاك - حيث رأت السياسة الكويتية بأن يكون للدول الكبرى تواجد في مياه الخليج العربي وأن لا يكون هذا التواجد للولايات المتحدة فقط.

ومن خلال هذه القناعة سعت الكويت لاستئجار ناقلات نفط سوفيتية لتنقل النفط الكويتي وذلك من خلال البحث عن دور للاتحاد السوفيتي ليكون شريكا فعالا في سبيل البحث عن حل لهذه الحرب، لأن الولايات المتحدة - وقتها - لم تكن شريكا محايدا خاصة بعد فضيحة - إيران جيت - العسكرية، وكذلك استأجرت الكويت سفن بريطانية.

وتتابعت رحلات السفن وناقلات النفط الكويتية عبر مضيق هرمز وهي تحمل الأعلام الأمريكية والسوفيتية وبحراسة القوات البحرية الأمريكية والسوفيتية بعد أن نصبت إيران وقتها صواريخ أرض - بحر الصينية - سيكورم - عند مدخل مضيق هرمز.

■ النفط.. والصدمات العسكرية ■

يرى محللون سياسيون وعسكريون ونفطيون في السنوات الأخيرة للحرب العراقية - الإيرانية، بأن للنفط دور في انهاء هذه الحرب، وذلك بعد الصدمات العسكرية العديدة التي لحقت بقوات البلدين على طول جبهات القتال طوال سنوات الحرب، وبعد الكثير من خيبات الأمل والفوضى السياسية التي رافقت سنوات هذه الحرب وانعكاساتها الداخلية في كل من إيران والعراق، خاصة بعد تصعيد حرب الناقلات في مياه الخليج العربي.

وفي هذا يرى هؤلاء المراقبون بأن انخفاض أسعار النفط في العام ١٩٨٦ بمقدار الثلثين عصف بمقدار عائدات إيران الاقتصادية، وقالوا بأنه لو حصلت إيران على عائدات نفط أكبر فإنها كانت ستشتري المزيد من الأسلحة وتقوي وضعها الاقتصادي، ولكن انخفاض أسعار النفط أضعف مقدرتها على شراء المواد الغذائية والسلاح، لأن عائدات النفط تمثل ٩٥٪ من نسبة الدخل في إيران، وكانت ستكون في وضع أكثر قوة وأكثر مقدرة على مقاومة الضغط لانتهاء الحرب.

وقد ساعد النفط في البداية في استمرار الحرب، ذلك أن النفط الخام الذي يعتبر من أكثر السلع تداولاً في العالم لعب دوراً رئيسياً في هذا العقد في تحديد الظروف الاقتصادية والسياسية، ولم يكن هذا واضحاً في أي مكان آخر في العالم أكثر من وضوحه في الخليج العربي.

ويقابل هذا تمكن العراق في تلك السنوات بعد أن رفض قبول أي تخفيض على حصته يكون أدنى من حصة إيران، تمكن من الاستمرار وبقوة في تصدير نفطه عبر الأنابيب الجديدة الممتدة عبر البر منذ العام ١٩٨٥ حيث عوض خسارته بعد توقف منفذه على الخليج من العمل.

واستطاع العراق أن يضاعف من مستوى إنتاجه منذ العام ١٩٨٥، بل ويزيد إنتاجه ثلاثة أضعاف في نهاية العام التالي.

وقالت تقارير نفطية بأن عائدات العراق النفطية قفزت بنسبة ٢٥٪ عن العام ١٩٨٧ بينما انخفضت عائدات إيران بنسبة ٢٢٪ عن النصف الأول من العام ١٩٨٨.

وتنبأ محللون نفطيون بأنه بعد أن تتوقف الحرب العراقية - الإيرانية - سوف تواجه منظمة «الأوبك» الكثير من الصعاب لإعادة التضامن داخلها بسبب العداوات

والتنافس على المصالح الذاتية بين دولها الأعضاء، بل وستنخفض أسعار النفط نتيجة لزيادة الانتاج في كل من إيران والعراق بعد انتهاء الحرب بينهما، لأن استمرار الحرب طوال ثماني سنوات امتص حصصاً متزايدة من عائداتهما النفطية، إلى جانب الديون الكبيرة التي ستظل خدمتها تشكل بندا رئيسيا في الانفاق حتى التسعينيات بعد أن يكون قد انتصر في هذه الحرب المجنونة تجار السلاح في الشرق والغرب الذين كانوا يزودون الجانبين بالأسلحة بموافقة الحكومات الشرقية والغربية.

وكنتيجة عامة وبعد ٨ سنوات من الحرب المدمرة، وسنتين من المفاوضات المتعثرة بين العراق وإيران فإن الذي حدث وبعد القتلى والضحايا والدمار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي، كان بسبب رائحة النفط المنتشرة يومياً في أجواء دول منطقة الخليج العربي.

وهو جزء من فصل في المعركة النفطية التي بدأت ولن تنتهي إلا بعد جفاف آبار النفط في المنطقة العربية، وحرب النفط التي راهنوا من قبل على عدم وقوعها وقعت ولا أحد يعرف متى تنتهي.

«٢»

النفط.. ومقدمات العدوان..



تلوث البيئة بعد إحراق آبار النفط..

■ النفط.. ومقدمات العدوان.. ■

كما يقول ويرى بعض المحللين والمراقبين السياسيين والاقتصاديين بأن مشكلات العالم الأول تبدأ وتنتهي في العالم الثالث.

والعرب كانوا قوة نفطية.. وقوة مالية، فهل لا يزالون يمتلكون هاتين القوتين.. أم أن صراعاتهم السياسية، وهزائمهم العسكرية أفقدتهم هاتين القوتين، خاصة بعد الأحداث والمتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي عصفت بالعالم شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً.

وهل لا تزال إسطورة أن الأقطار العربية المنتجة للنفط ذات قوة اقتصادية هائلة والتي برزت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣.

لقد تسبب عدوان النظام العراقي على الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ في خسائر اقتصادية ومالية كان لها تأثيرها على برامج التنمية الاقتصادية العربية من المحيط إلى الخليج، وقد بدأ النظام العراقي عدوانه على الكويت بادعاءات أسماها - حرب الكويت الاقتصادية على العراق - حيث ادعى هذا النظام بأن الكويت وراء التدهور الذي طرأ على أسعار النفط في السوق العالمية، وذلك باغراقها السوق النفطية بمعدلات إنتاج عالية - كما اتهم دولة الامارات العربية المتحدة بنفس التهمة.

وادعى النظام العراقي بأن الكويت حصلت على ما قيمته ٢,٤ مليار دولار من آبار النفط على الحدود وهي الآبار التي أعادتها لجنة ترسيم الحدود الدولية إلى الكويت بعد ترسيم الحدود الدولية بين الكويت والعراق وعددها ١١ بئراً - والتي قال وزير النفط علي أحمد البغلي بأن الكويت من حقها أن تطالب العراق بتعويض عن استغلاله نفط هذه الآبار في السنوات الماضية - تصريح الوزير بجريدة «العالم اليوم» بتاريخ ١٩٩٢/١١/٥.

واتهم النظام العراقي الكويت بأنها عمدت الى إلحاق ضرر بالغ بالاقتصاد العراقي يعد بمثابة عدوان عسكري.

واتهم الكويت أيضا بأن ما تقوم به إنما يتم بتدبير مسبق وباتفاق مع جهات أجنبية، وادعى أيضا بأن الكويت تتباطأ في التجاوب مع المساعي الهادفة إلى حل مسألة الحدود، وقد عمدت إلى الزحف التدريجي والمبرمج في اتجاه أرض العراق حيث قامت ببناء مراكز حدود ومنشآت نفطية، وكانت تسرق ١٠ آلاف برميل نفط يوميا.

بينما الحقائق الثابتة تؤكد بأن الكويت كانت تزود العراق وطوال سنوات حربه مع إيران بالنفط، وتنتج خصيصا للعراق ٣٠٠ ألف برميل نفط يوميا وتبيعها وتدفع ثمنها للعراق طوال سنوات الحرب على سبيل الدعم.

ولم تكن بداية العدوان العراقي على الكويت هو مذكرة الحكومة العراقية الى جامعة الدول العربية في ١٥/٧/١٩٩٠ وما تضمنته من اتهامات وادعاءات ضد الكويت، بل ان نية العدوان كانت واردة والأهداف محددة منذ أكثر من عشرين عاما، وليس ما ورد في تلك المذكرة إلا مقدمة للعدوان الذي قام به النظام العراقي.

والبداية كانت قبل هذا التاريخ بسنوات، وقد يكون مؤشرها الأول ما كشف عنه رد الكويت الذي تقدمت به وزارة الخارجية الكويتية بتاريخ ٩/٦/١٩٩٢ ردا على المذكرة التي وجهها وزير خارجية النظام العراقي للأمين العام للأمم المتحدة في ٢١/٥/١٩٩٢ حول قرارات لجنة ترسيم الحدود الدولية والتي تكونت طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧.

وقد جاء في رد وزارة الخارجية الكويتية هذه الوقائع التاريخية:

ففي أواخر عام ١٩٧١ صرح صدام حسين بأن الكويت إذا كانت تريد إنهاء موضوع الحدود فيجب عليها إتخاذ «مبادرات وطنية قومية». وقد شرح وزير الخارجية العراقي آنذاك في زيارته للكويت أوائل شهر مايو ١٩٧٢ تلك المبادرات للحكومة الكويتية فذكر أن هذه المبادرات تتمثل فيما يلي:

١ - أن تقوم الكويت بالتنسيق السياسي الكامل مع العراق.

٢ - أن يستخدم رأس المال الكويتي في العراق بالذات.

٣ - أن يسمح بتنقل الأيدي العاملة العراقية في الكويت.

٤ - أن ترتبط الكويت بخطط الدفاع العراقية.

٥ - ايجاد مناطق استراتيجية للعراق في الكويت بما فيها المنافذ البحرية اللازمة للعراق.

ويتابع رد وزارة الخارجية الكويتية رواية وقائع التاريخ فيذكر: «وقد سبق لعضو مجلس قيادة الثورة العراقي ووزير الصناعة طه الجزراوي أن أخطر الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت آنذاك خلال لقائه معه في بغداد لبحث مشكلة الحدود بأن لجزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين أهمية خاصة بالنسبة للعراق باعتباره بلدا خليجيا والمطلوب من الكويت أن تتنازل عنهما.

وقد التقى وفد الكويت برئاسة الشيخ صباح الأحمد اثناء تلك الزيارة مع صدام حسين الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية في وقتها فكرر هذه المطالب السابقة نفسها.

وقد كان رد الكويت حاسما بأن التنازل عن أراضي كويتية غير وارد اطلاقا، وأن هذا غير مقدور عليه من أي انسان في الكويت».

وقد تكون النية السيئة للنظام العراقي ضد الكويت قد تجددت بعد مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في بغداد في شهر مايو ١٩٩٠، حيث بدأ رئيس النظام العراقي وفي ذكرى ثورة تموز ١٩٩٠ يبعث بتلميحات عن عدم رضاه عن السياسات النفطية لدول الخليج وبالذات الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة واتهمهما باغراق السوق العالمية النفطية بمزيد من النفط - حسب ادعاءاته - مما أدى إلى تخفيض سعر النفط، وبالتالي تأثير هذا على الدخل العراقي وتراجعته بما يقارب المليار دولار سنويا.

ويدرك النظام العراقي جيدا ما سببه من خسائر اقتصادية لدول منطقة الخليج العربي بسبب حربه المجنونة مع إيران ١٩٨٠ - ١٩٨٨، ثم مغامرته المجنونة بعدوانه على الكويت ١٩٩٠ - ١٩٩١، حيث قدرت المصادر الاقتصادية العربية والدولية وتقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط - أوابك - خسائر إيران والدول العربية بحوالي ٨٠٠ مليار دولار ما بين ١٩٨٠ - ١٩٨٨ منها حوالي ٣٥٠ مليار دولار هي قيمة الخسائر والدمار نتيجة تلك الحرب وما أصاب العراق وإيران ما بين ١٩٨٠ - ١٩٩٠.

وحوالي ٤٥٠ مليار دولار خسرتها دول الخليج العربي نتيجة أزمة الخليج بعد العدوان العراقي على الكويت.

وهذا المبلغ ٨٠٠ مليار دولار كما تقدر المصادر الاقتصادية يبلغ ضعفه اجمالي الدخل النفطية لكل الدول الخليجية العربية بما فيها السعودية وإيران خلال الاحدى عشر سنة الماضية. لأن نفط دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يشكل ٤٥٪ من الاحتياطي العالمي، وأكثر من ثلث أرباع الاحتياطي النفطي العربي، وقالت مصادر جامعة الدول العربية بأن الحرب العراقية الايرانية كلفت أكثر من ألف مليون دولار.. ونتيجة للحرب العراقية — الايرانية فقد أدى سقوط أسعار النفط منذ العام ١٩٨٦ بالذات وارتفاع قيمة الضرائب التي بدأت تفرضها الدول الصناعية إلى انتقال ضخم في ريع النفط من الدول النفطية المنتجة لصالح الدول الصناعية المستهلكة.

وادی سقوط الأسعار منذ عام ١٩٨٦ الى أن تفقد دول «الأوبك» ٣٢٠ مليار دولار ما بين أعوام ١٩٨٦ - ١٩٩٢.

وأشارت التقارير الاقتصادية الى تزايد دخول الدول الصناعية نتيجة زيادة الضرائب النفطية بحجة حماية البيئة.

وسيؤدي الاتفاق الاوروبي - الأمريكي حول فرض ضريبة الطاقة والكربون إلى مزيد من هبوط أسعار النفط الخام وسيعقبه تراجع في دخول الدول المنتجة والمصدرة لأن هذه الضريبة ستصاعد من ٣ دولارات على برميل النفط عام ١٩٩٣ إلى ١٠ دولارات عام ٢٠٠٠، وستحقق هذه الضريبة مزيداً من الدخول لدول المجموعة الأوروبية سوف يبلغ ٢١٠ مليار دولار ما بين ١٩٩٣ وعام ٢٠٠٠ وهو مبلغ يتوقع الخبراء الاقتصاديون ستقوم هذه الدول باستخدامه لتطوير وتوفير مصادر جديدة وبديلة للطاقة غير النفط، أو توجد بدائل منافسة للنفط، وهو ما تسعى اليه الدول الأوروبية منذ سنوات.

بينما ستتنقص صادرات النفط من دول مجلس التعاون الخليجي الى دول المجموعة الأوروبية بحلول العام ٢٠٠٠ بمقدار ٤٥٠ ألف برميل يوميا نتيجة للضريبة المقترحة، كما ان الايرادات التراكمية لدول المجلس ستتنقص بمقدار ١٧ مليار دولار.

يقال بأن أزمة الخليج التي نتجت عن العدوان والاحتلال العراقي لدولة الكويت اعادت ترتيب الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط ذات الموقع الجغرافي الهام والثروات النفطية لهائلة الى ما بعد عشرين أو خمسة وعشرين سنة القادمة والذي هو العمر الاستراتيجي للنفط حسب التقديرات العالمية، بل إن البعض يذهبون الى القول بأن وجود البترول بكميات اقتصادية هائلة في هذه المنطقة جعل منها مسرحا لصراعات الدول الاوروبية وتحول اهتمام شركات البترول الأمريكية الى المنطقة، حيث أصبحت حدود الأمن الأمريكي هنا في هذه المنطقة، لان المصالح الأمريكية الدائمة في الشرق الأوسط كثيرة ومتعددة سياسية واقتصادية واستراتيجية، الا أن أهمها والتي تجذب الولايات المتحدة الى هذا الجزء من العالم هما: النفط واسرائيل التي تعتبر في كل الازمنة الأمريكية «رصيد استراتيجي» كما أطلقوا عليها في عهد الرئيس السابق «ريجان».

اما على جبهة النفط فان هذا يكون من خلال الاهتمام بأمن منطقة الخليج الذي هو هدف من الأهداف الأساسية للسياسة الأمريكية التي تريد لهذه المنطقة ان تبقى في وضع سياسي مستقر حتى لا تتعرض مصادر الطاقة ومصالح الولايات المتحدة والدول لغربية للخطر.. وفي هذا الاطار يرى السيد ميشيل جوبير وزير خارجية فرنسا لأسبق، ومؤسس حركة الديمقراطيين في فرنسا بعد حرب تحرير الكويت والرؤى لعالمية لمستقبل الشرق الأوسط: «بأن الولايات المتحدة متورطة كلية في تشكيل مستقبل هذه المنطقة، لأنها ومنذ العام ١٩٤٥ أصبحت الوصاية السياسية والاقتصادية الاستراتيجية على منطقة الشرق الأوسط للولايات المتحدة».

وعندما توقف الانتاج النفطي من العراق والكويت بعد العدوان العراقي على الكويت طرحت الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة ٢,٥ مليون برميل نفط يوميا في السوق النفطية من احتياطيها الاستراتيجي لتفادي حدوث أزمة نفطية عالمية لتفادي صدمتي ٧٣ و ٧٩ النفطيتين.

الى جانب ٢,٥ مليون برميل اضافية أنتجتها المملكة العربية السعودية ودولة الامارات وفنزويلا بهدف الحفاظ على أسعار النفط، وعدم حدوث ارتفاع مفاجيء في الاسعار.

وهناك حقيقة نفطية يجب ان تؤكد عن موقف الكويت النفطي قبل العدوان العراقي وهي ما حدث في الاجتماع المشترك بين وفدي الكويت والعراق في جدة في ٣٠/٧/١٩٩٠ حين قال سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء لرئيس وفد العراق عزت ابراهيم: «قلتم بأن أهل الكويت سرقوا نفطكم - من حقل الرميلة حيث يسميه العراق، والكويت تسميه الرتقة وهذه الآبار تبعد ٥ كم من الحدود الدولية، وعندما بدأنا الضخ كنا نضخ حوالي ١٢ الف برميل يوميا، بينما أنتم تنتجون من ٥٠٠ الى ٦٠٠ الف برميل يوميا.. فمن الذي يسرق نحن أم أنتم».

وبعد ثلاث سنوات من العدوان العراقي على الكويت بدأت تتأكد أيضا الأهداف الحقيقية من هذا العدوان والتمثلة في ان أزمة العراق الاقتصادية بعد سنوات حربه مع ايران وبعد ان انخفض أو تهاوى فائضه المالي من ٦٥٠ مليار دولار ليصبح عجزا بلغ ٦٠ - ٧٥ مليار دولار، ونتيجة الوضع الاقتصادي لهذا النظام هي التي دفعته الى توجيه هذه الاتهامات الى الكويت ولتبرير تخطيطه للعدوان عليها وعلى بقية دول مجلس التعاون الخليجي فيما بعد لتحقيق طموحه السياسي بالسيطرة على المنطقة.

وهذا ما كشفت عنه مذكرة الحكومة العراقية للجامعة العربية والتي قالت.. «بأن زيادات الانتاج النفطي قد تحققت لدول معينة في الخليج ومنها الكويت، وما ترتب على ذلك من ثروات جمعتها تلك الدول في غياب التصدير العراقي إبان الحرب، وان ذلك يعد تجاوزا للواقع حيث ان الحصة الانتاجية للعراق التي غابت عن السوق قد توزعت على الدول المنتجة الأخرى في العالم ومن ضمنها الكويت التي لم تكن في وضع فني يمكنها من زيادة انتاجها في ذلك الوقت». كذلك يكشف الاقتراح الوارد في المذكرة العراقية باقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية عن مدى أزمة العراق الاقتصادية بعد ٨ سنوات من الحرب المدمرة.

وقد ردت الكويت على هذا الاقتراح من خلال رسالة الشيخ صباح الأحمد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الى الأمين العام لجامعة الدول العربية والتي أعلن فيها «بأن الكويت في الوقت الذي تبدي فيه استعدادها لدراسة المقترح الذي ورد ضمن المذكرة العراقية والمتعلق باقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية فانها ترى

وبكل اخلاص ان هذا الاقتراح يمكن ان يطرح للبحث والدراسة في نطاق الجامعة العربية، ولكن الأمر الذي تفهمه الكويت ولا تقبل أن يأتي هذا الاقتراح مرافقا للنيل والاساءة للكويت التي كانت في مقدمة الدول الداعية لوضع الأسس والقواعد التي من شأنها الدفع بالعمل العربي المشترك بما يحقق المصالح القومية العليا للأمة العربية».

■ النفط.. أيضا ■

بعد ساعات من العدوان العراقي على الكويت أوضح «نيكولاس برادي» وزير المالية الأمريكي «بان العراق سيحصل على ارباح نفطية محتملة تقدر بحوالي ٢٠ مليون دولار يوميا من الانتاج الكويتي بشكل كامل، حيث يملك العراق ٢٠٪ من احتياطي نفط العالم، واذا كان صدام حسين سيستولي على السعودية فسيصبح المجموع ٤٠٪».

وكان العراق يدرك بأنه باحتلاله الكويت سوف يمكنه هذا الوضع من السيطرة على ٢٠٪ من الاحتياطي العالمي من النفط، وان الكويت تمتلك ١٠٪ من الثروة النفطية في العالم.

كما ان العراق وحسب التقديرات العالمية يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، وهو واحد من أكبر المصادر التي تزود الولايات المتحدة بالنفط، والعراق بعد المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - سابقا - المنتج الأكبر للنفط.

وفي كتابه «أزمة الخليج - الخلفية والعواقب» والذي صدر بعد عامين من العدوان العراقي على الكويت، يقول الدكتور ابراهيم الاستاذ في جامعة «جورجتاون» والمتخصص في التاريخ المعاصر وسياسات منطقة الخليج العربي: «ان صدام حسين قد أخطأ بشكل بالغ في حساب ردة الفعل الدولية ازاء غزو الكويت، ذلك ان المجتمع الدولي لم يكن راغبا في السماح للعراق بان يصبح مصدر نفوذ مهيمن على نفط العالم واسعاره، وبالنسبة الى الكويت وجاراتها من الدول المنتجة للنفط، ولمعظم المجتمع الدولي فان ذلك كان محاولة لفرض الهيمنة العراقية في منطقة الخليج تهدد بتأثير عراقي حاسم على المسائل المتعلقة بالأسعار والمؤن النفطية».

ولهذا السبب بدأت الحرب في العالم منذ اليوم الأول للعدوان العراقي على الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ والتي كانت لها رائحة نفطية بعد ان بدأت الدعوات والادعاءات تقول بان النفط هو السبب، فقد خلق تباين في الثروات بين الدول العربية، كما ان وجوده تسبب في ازدياد الفجوة بين العرب.

وان الدول العربية قبل النفط لم تكن بينها حدود او تقسيمات سياسية، وان التباين في الثروة بين الدول العربية النفطية والدول العربية غير النفطية قد خلق فجوة وظلا في العلاقات العربية - العربية كما هي الفجوة بين العرب والغرب. وبعد انتهاء حرب تحرير الكويت قالت دراسة اقتصادية بان الكلفة الاقتصادية لحرب تحرير الكويت - او حرب الخليج الثانية - كما تسميها بعض وسائل الاعلام العربية والغربية قد تصل الى نحو اكثر من ٤٠٠ مليار دولار تكبدت الدول العربية منها اكثر من ٩٠٪ بينما لا يتجاوز الناتج القومي العام السنوي للدول العربية العشرين مجتمعة ٣٧٠ مليار دولار.

في حين قدرت بعض المصادر الاقتصادية الانفاق على الحرب العالمية الثانية بنحو ٦,٥ مليار دولار شهريا، والانفاق على الحرب الكورية بنحو ١,٥ مليار دولار شهريا، والانفاق على حرب فيتنام بنحو ١,١ مليار شهريا.

في حين ان الاستراتيجيين الامريكيين كانوا قد توقعوا اوليا ان يصل الانفاق على حرب تحرير الكويت الى ١٥ مليار دولار شهريا، ذلك ان الحرب التكنولوجية - حسب ما يقولون - حرب مكلفة جدا.

ولانه دائما وفي اية ازمة سياسية او اقتصادية عالمية يشار باصبع الاتهام للنفط، فان الازمة النفطية التي بدأت بعد الاحتلال العراقي لدولة الكويت كانت مصطنعة وبسبب حالة الذعر التي سادت الاسواق العالمية نتيجة مضاعفات تصاعد الازمة في منطقة الخليج العربي.

لكن المراقبين الاقتصاديين أكدوا وقتها بأن عدم استقرار اسعار النفط سيؤدي الى صدمة اقتصادية خطيرة، رغم ان انتاج دول «الأوبك» وقتها وصل الى ٢٢ مليون برميل يوميا، وهو المعدل المطلوب والمقرر من قبل، وذلك بعد رفع المملكة العربية

السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة وفنزويلا لانتاجهما النفطي للتعويض عن النقص في السوق العالمية لسبب وقف انتاج وتصدير النفط من الكويت والعراق. وقالت تقارير اقتصادية وقتها بان السبب في ارتفاع أسعار النفط هو المضاربات في الاسواق العالمية، وعلى العالم ان يتعايش مع هذا الارتفاع مع ضرورة البحث عن حل سريع للأزمة في الخليج العربي قبل ان تدفع هذه الأزمة بالعالم الى الركود.

وخلال شهر اكتوبر ١٩٩٠ قال السيد احمد زكي يمانى وزير النفط السعودي السابق بأن ارتفاع اسعار النفط يعود الى عوامل نفسية فقط، لان العرض كثير والطلب في تناقص، ولكنه توقع ان يرتفع سعر برميل النفط الى ١٠٠ دولار اذا قامت الحرب في منطقة الخليج العربي وتضررت المنشآت النفطية في المنطقة.

بينما قال البنك الدولي بان سعر برميل النفط سيرتفع الى ما فوق ٦٠ دولارا لو نشبت الحرب في منطقة الخليج العربي، وسيتضرر اقتصاد ٦٠ دولة من دول العالم. بينما في العام ٧٣ — ١٩٧٤ وخلال حرب اكتوبر الرابعة بين العرب واسرائيل ارتفعت اسعار النفط أربعة أضعاف.

واستمرت الحرب حول اسعار النفط من خلال التصريحات الصحفية اليومية والتقارير الاقتصادية للخبراء والمحللين الاقتصاديين، حيث قال خبير اقتصادي في السابع والعشرين من أغسطس ١٩٩٠ .. بانه لو اندلعت الحرب في منطقة الخليج العربي سترتفع اسعار النفط بمعدلات لم تحدث منذ ٨ سنوات.

وخوفا من الصدمة النفطية الثالثة تحركت دول السوق الاوروبية المشتركة للحوار دبلوماسيا، مع العراق في سبيل حل الازمة دبلوماسيا، ولانقاذ الموقف وذلك بالتلاقي مع مبادرة دول عدم الانحياز بعد زيارة وزير خارجية يوغوسلافيا - في ذلك الوقت - للعراق، والمبادرة الاوروبية جاءت بدعوة فرنسية - المانية وفي نفس الوقت ناقش اعضاء من الكونجرس الامريكي ضرورة الحوار قبل اللجوء للحرب.

وقد أيدت الولايات المتحدة في الثالث من يناير ١٩٩١ مبادرة دول السوق الاوروبية المشتركة حول الحوار دبلوماسيا، ولكن في نفس اليوم قال رئيس النظام العراقي «بانه اذا كان للغرب أولوياته في نفط الخليج، فان أولوياتنا كعرب هي فلسطين».

ولم تكن القيادة او النظام العراقي يفهم معنى الامن الاقتصادي ومدى حيويته بالنسبة للولايات المتحدة والدول الغربية الصناعية، وما هي اهمية الكويت ومنطقة الخليج العربي الاقتصادية كدول منتجة ومصدرة للنفط، وقالت تقارير سياسية واقتصادية في تلك الأيام بان الولايات المتحدة تسعى الى السيطرة على قوة النفط في الشرق الاوسط لكي تتحكم بأوروبا الموحدة بعد العام ١٩٩٣، وخاصة بعد زوال خطر وانهيار المعسكر الشرقي وانتهاء الحرب الباردة، حيث ان النفط مادة أساسية والمنطقة العربية تملك ٧٠٪ من النفط، وان هذه المادة الحيوية يجب الا تكون مع العراق لوحده بعد ضم الكويت لانه سيتحكم بنسبة ٣٠٪ من نفط المنطقة، وفي الثاني والعشرين من سبتمبر ١٩٩٠ أعلن تقرير للبنك الدولي بأن نشوب الحرب في منطقة الخليج العربي سيرفع سعر برميل النفط الى ٦٥ دولارا، وسيظل هذا السعر لمدة عام على الأقل.

وقال محللون اقتصاديون في البنك - وهم يدرسون النتائج المحتملة - واذا لم تقع الحرب سيظل سعر برميل النفط كما هو الآن لمدة عام، وستتضرر اقتصاديات كثير من الدول النامية ودول العالم الثالث على المدى الطويل.

وفي الثالث والعشرين من سبتمبر ١٩٩٠ حذر العراق بانه سيهاجم حقول النفط في المملكة العربية السعودية ودول اخرى في الشرق الأوسط واسرائيل اذا بدأت العقوبات لاقتصادية الدولية بالتأثير عليه، وان احتلال الكويت لا رجعة فيه، وان الولايات المتحدة تدفع المنطقة والعالم لحافة الحرب.

وندد وزيرا خارجية بريطانيا والاتحاد السوفيتي بتهديدات العراق باستخدام لقوة العسكرية وشن هجوم على حقول النفط واسرائيل.

وفي نفس الوقت ارتفعت اسعار النفط في نيويورك الى ٣٧ دولارا وبدأ الخوف يسيطر من ان ترتفع اسعار النفط الى ٤٠ دولارا في بعض الاحيان، لكن توقعات اخرى ذكرت بان سعر النفط في العام ١٩٩١ سيرتفع الى ٣٥ دولارا وسيؤثر على اقتصاديات كثير من الدول. وبسبب ازدياد الحديث عن الخيار العسكري في منطقة الخليج العربي، فقد نشر في الرابع والعشرين من سبتمبر ١٩٩٠ تقرير اقتصادي حول امكانية ضرب حقول النفط - وهي اغنى حقول للنفط والغاز في العالم.

وقال التقرير بأنه ليس من السهل تدمير هذه الحقول، ويمكن فقط اشعال النيران فيها، او ايقاف ضخ النفط منها.

وان اماكن الانتاج اسهل لعمليات ضرب ضخ النفط منها، ويمكن ان تتأثر هذه الحقول بعمليات تخريب صغيرة.

وفي السابع والعشرين من سبتمبر ١٩٩٠ اعطى الرئيس جورج بوش موافقته ببيع ٥ ملايين برميل من النفط الأمريكي — من احتياطي الطوارئ — وذلك للحد من التصاعد في اسعار النفط في الاسواق العالمية بسبب مقاطعة نفط الكويت والعراق، وفي سبيل الحفاظ على اسعار النفط، — وللعلم فان المخزون الاستراتيجي النفطي لدى الولايات المتحدة يبلغ ٦٠٠ مليون برميل.

وفي الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٩٠ عقدت الدول الصناعية اجتماعا في باريس لوضع خطة لصرف كمية من الاحتياطي لديها للمساهمة في خفض اسعار النفط في السوق العالمية بعد مضاعفات ارتفاع الاسعار المتزايدة في تلك الفترة.

والدول التي تمتلك احتياطي من النفط هي: الولايات المتحدة والمانيا الغربية، واليابان والتي تعتبر اهم شريك نفطي وتجاري لدول مجلس التعاون الخليجي بعد دول السوق الاوروبية المشتركة، بينما تحصل كوريا الجنوبية على ثلاثة ارباع نفطها من منطقة الخليج العربي، وبدأت كوريا الجنوبية بتطبيق قرارات الامم المتحدة ضد العراق، وساهمت بمبلغ ٣٥٠ مليون دولار في نفقات قوات التحالف الدولي العسكري والذي يمثل قوات عسكرية متعددة الجنسيات من ٤ قارات.

وفي قمة هلسنكي بين بوش وغورباتشوف في شهر سبتمبر اثناء الازمة في منطقة الخليج العربي جرى مبادلة التكنولوجيا الامريكية بالنفط السوفييتي.

وفي النصف الأول من شهر سبتمبر ١٩٩٠ زار وزير المالية الأمريكي السابق جون كوني يرافقه المدير التنفيذي لشركة «هيوستن» الامريكية للنفط بغداد حيث التقيا رئيس النظام العراقي لعدة ساعات وعادا بعدها الى الولايات المتحدة ومعهما بعض الرهائن الأمريكيين، وفسرت هذه الزيارة بأنها زيارة صفقات نفطية.

وقد استفادت بعض الدول من ارتفاع اسعار النفط ومن بينها الاتحاد السوفييتي - وقتها - الذي يحصل على ١٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ «ألف مليون دولار» كل عام اذا ارتفع سعر النفط دولارا واحدا، والجزائر التي تحصل على زيادة في الدخل تصل الى ١٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ «ألف مليون دولار».

وتعتبر المملكة العربية السعودية من اكثر الدول المستفيدة، ثم دولة الامارات العربية المتحدة، وفنزويلا ونيجيريا.

كذلك فان للارزمة السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج العربي انعكاسات سلبية على اقتصاديات دول المنطقة، حيث تعرضت الشركات الامريكية والاجنبية العاملة لهزة حقيقية، كما ان اعمالها قد انخفضت ومع العراق قد توقفت، وسيمضي وقت طويل قبل استعادة الثقة بالمنطقة، وانه من الصعب تحديد الفائدة الحقيقية التي تجنيها الدول المنتجة للنفط لانها ستتحمل تكاليف كبيرة، ولكن وبعد تحرير الكويت وطوال ٢٥٨ يوما منذ ان بدأ اشتعال آبار النفط والتي بلغ عددها ٧٥١ بئرا بين محترقة ومعطوبة والتي فجرتها قوات النظام العراقي في ٢٢/٢/١٩٩١ قبيل هزيمتها الاخيرة في المعركة البرية، فقد بلغت التقديرات الاولى للخسائر التي اصاب قطاع النفط بعد تدمير المنشآت النفطية واحراق آبار النفط حوالي ٧٥ بليون دولار حتى اكتوبر ١٩٩١، حيث كان يحترق يوميا ٦ ملايين برميل من النفط تقدر قيمتها بـ ١٢٠ مليون دولار يوميا، كما قدرت تكاليف اعادة بناء واصلاح الصناعة النفطية ما بين ١٠ و ٢٠ ألف مليون دولار، وقد نتج عن تدمير واحراق آبار النفط اضرار بيئية خطيرة بعد ان تسرب النفط وبكميات كبيرة الى التربة الصحراوية قدرت بحوالي ١٢٠ مليون برميل - ١٦ مليون طن - مما كون بركا وبحيرات نفطية امتزجت بالرواسب والوحول، وبلغت مساحة بعضها نحو ٢,٥ كيلومترا بعمق يتراوح بين ٦٠ و ١٢٠ سنتيمترا.

ونتيجة لاحتراق آبار النفط والتلوث بالزيت فقد كان الهواء مشبعا برائحة النفط، والصحراء كانت مغطاة بطبقة كثيفة من النفط الخام الاسود، بالاضافة الى ملوثات البيئة الاخرى من مركبات الكبريت وأول أكسيد الكربون والهيدروكربون الناتجة عن الاحتراق اليومي لآبار النفط، الى ان تم اطفاء آخر بئر مشتعلة في ٦/١١/١٩٩١.

وقال تقرير لجنة التحقيق في خسائر الكويت التابعة للأمم المتحدة بأن قطاع النفط تحمل خسائر أكثر من أي قطاع آخر خلال أحداث الحرب، وأن ثلاثة من مصافي النفط الرئيسية قد تضررت كلياً، كما دمرت حقول نقل النفط بعد أن تعرض أكثر من ٧٥٠ بئر للنفط الى الاحتراق من مجموع ١٣٣٠ بئراً، ويؤكد التقرير العربي الموحد لعام ١٩٩٢ بأن اجمالي الخسائر العربية نتيجة أزمة الخليج بعد الغزو العراقي لدولة الكويت بلغت ٦٧٦ مليار دولار نتيجة انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الكويت والعراق ودول عربية أخرى، مما الحق بالاقتصاد العربي خسائر مادية بنحو ٩٧ مليار دولار و ٥٦ مليار دولار بسبب زيادة الانفاق الحكومي في عدد من الدول العربية لمواجهة متطلبات الازمة و ٥١ مليار دولار قيمة الخسائر الناتجة عن التحويلات التي خرجت من الدول العربية، اضافة الى ٢٤٠ مليار دولار قيمة الخسائر التي لحقت بالمنشآت الاقتصادية والبنية الأساسية في الكويت و ٢٣٢ مليار دولار قيمة الخسائر التي لحقت بالمنشآت العراقية.

وعن النفط يذكر التقرير بأن الانتاج العربي من النفط تراجع في العام ١٩٩١ بنحو ٢,٢ في المائة وبلغت العائدات النفطية العربية نحو ٩٦ مليار دولار للعام ١٩٩١ مقابل ١٠١ مليار دولار للعام ١٩٩٠، كما بلغت حصة الصادرات النفطية العربية ٣٨٪ من اجمالي الصادرات النفطية العالمية للعام ١٩٩١ مقابل ٣٧٪ للعام ١٩٩٠.

« ٣ »

النفط .. والأمن .. والمستقبل



حرائق النفط .. والأرض المحروقة

■ النفط .. والأمن .. والمستقبل ■

ليس معقولاً هذا الذي يقوله ويردده البعض، وهو أن حرب النفط لم تقع بعد .. وأن الذي حدث حتى الآن كان دخان كثيف، وحرائق نفطية صغيرة.

ولكن كشفت الأحداث بعد إنتهاء حرب تحرير الكويت حيث تبادلت الاتهامات التي كان النفط فيها هو المتهم في كل ما حدث وسيحدث من حروب نفطية كثيرة.

ففي الثاني والعشرين من سبتمبر ١٩٩٢ «قالت لجنة الشئون المالية في الكونجرس بأن سياسة الادارة الأمريكية بمساندة العراق قبل حرب الخليج الثانية كان هدفها الحصول على النفط العراقي بأسعار رخيصة.

وقال هنري جونزاليس رئيس اللجنة ان إدارة الرئيس بوش كانت واضحة في سياستها «للتعامل مع الشيطان» وقررت بيع العراق تكنولوجيا أمريكية مقابل أن تحصل شركات النفط الأمريكية على خصم عند شرائها النفط العراقي.

وقال جونزاليس — وهو ديمقراطي من تكساس — شارك في التحقيق الخاص بالسياسة الأمريكية تجاه العراق قبل حرب الخليج الثانية بأن مشتريات النفط العراقية تصاعدت خلال إدارة الرئيس بوش.

وأشار جونزاليس في هذا الصدد إلى تقرير وزارة الخارجية الذي أعده الوزير جيمس بيكر وجاء فيه ان جزءاً من الاهتمام الأمريكي بهذا الموضوع هو أن العراق في العام ١٩٩٠ كان يعطي أفضل الصفقات لشركات النفط الأمريكية، كما أشار الى تقرير لوكالة المخابرات الأمريكية في أبريل - نيسان - ١٩٩٠ جاء فيه أن المشتريات الأمريكية من النفط العراقي قفزت من ٦٧٥ ألف برميل يومياً في الفترة من ٨٥ - ١٩٨٧ الى ٨٠ ألف برميل يومياً.

وفي الفترة التي وقع فيها العدوان العراقي على الكويت بلغ حجم المشتريات

الأمريكية من النفط العراقي ١,١ مليون برميل يومياً، وكانت شركة «أكسون» من أكبر الشركات المشتريّة.

وان واشنطن سمحت لشركة «سبيس ويسيرتش كوربوريشن» بتصدير كومبيوتر استخدمه العراقيون لدراسة «مدفهم العملاق» الذي لم يكتمل أبداً، وذلك رغم معرفة علاقات هذه الشركة بالأوساط العسكرية العراقية.

وقال السيناتور «دونالد ريجل» رئيس اللجنة المصرفية لمجلس الشيوخ ان ادارة الرئيس بوش تجاهلت التحذيرات بأن العراق يسعى لتطوير أسلحة نووية، ويقوم ببناء قواته المسلحة.

وقال أيضاً .. «إننا نعلم أنه في الفترة من يناير عام ١٩٨٥ الى أغسطس ١٩٩٠ وافقت حكومتنا على ٧٧١ تصريح لبيع تقنيات ذات استخدامات مزدوجة، واعتقد أن هذا السجل مثير للفرع».

وفي مارس ١٩٩٣ وبعد حوالي عشرين عاماً من حرب أكتوبر ١٩٧٣ قال رئيس اللجنة الفرعية للاعتمادات الخارجية بمجلس النواب الأمريكي «دافيد أوبي» ! «إن حرب أكتوبر قد كلفت أميركا ١٥ مليار دولار، وانها تسببت في خسارتها لنصف مليون وظيفة نتيجة المقاطعة النفطية.

وقال خبراء إقتصاديون في العام ١٩٩١ بأن الكويت تكلفت خسائر فادحة نتيجة العدوان والاحتلال العراقي لمدة ٢١٠ أيام و ٤٢ يوماً كانت فيها ساحة للحرب.

ويعتقد هؤلاء الخبراء بأن بناء دولة الكويت الصغيرة سيكلف خلال الخمس سنوات القادمة حوالي مائة مليار دولار، في حين أن تكلفة إعادة بناء كافة أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية قد بلغ سبعين مليار دولار.

وفي ٢٦ أغسطس ١٩٩٣ - بعد ٣ سنوات من العدوان العراقي على الكويت - قال وزير المالية والاقتصاد الوطني بالملكة العربية السعودية بأن السعودية أنفقت ٥٥ مليار دولار على الحرب التي قادتها الولايات المتحدة مع دول التحالف لطرد القوات العراقية من الكويت عام ١٩٩١.

وقال البيان المملكة العربية السعودية ستواصل سياسة ضبط الانفاق بل وستزيد هذه الضوابط إحكاماً كي تتمكن في نهاية الأمر من إزالة أعباء حرب الخليج وآثارها في غضون ثلاثة أعوام».

وبعد كل هذا تريد دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فرض ضريبة الكربون والطاقة على النفط المستورد من الدول المنتجة للنفط، وهذا يعني حرب من نوع جديد تشنها الدول الصناعية على الدول النفطية.

وكانت فكرة بداية ضريبة الكربون قد بدأت من بروكسل عام ١٩٩١ عندما قررت دول المجموعة الأوروبية فرض هذه الضريبة بواقع ثلاث دولارات على البرميل يضاف إليه سنوياً دولاراً واحداً حتى تصل الضريبة عام ٢٠٠٠ إلى عشرة دولارات.

وقالت بعض الآراء بأن دول المجموعة الأوروبية تسعى لتوجيه حصيلة ضريبة الكربون لتمويل أبحاث إنتاج الطاقة البديلة للنفط لضمان ثبات أسعار النفط، لأن دول المجموعة تتوقع أن يصل سعر برميل النفط خلال السنوات القادمة ما بين ٣٠ و ٣٥ دولاراً.

في حين قالت آراء أخرى بأن الهدف من فرض هذه الضريبة على النفط المستورد هو رفع كفاءة استخدام مصادر الطاقة، وتثبيت معدلات انبعاث غازات ثاني أكسيد الكربون عام ٢٠٠٠ عند مستويات عام ١٩٩٠.

لأن الأسباب المعلنة لفرض ضريبة الكربون هو المحافظة على نظافة البيئة وتقليل نسبة التلوث بغاز أكسيد الكربون في الهواء، حيث أدعو بأن النفط هو مصدر رئيسي لتلوث البيئة.

ولكن الحقائق تقول غير هذا، وهو أن النفط من أنظف مصادر الطاقة وأقلها تلويثاً للبيئة إذا ما قورن بالمصادر الأخرى مثل الفحم والطاقة الذرية.

واقترح ضريبة الكربون هو نتيجة لأبحاث قامت بها الوكالة الدولية للطاقة والتي أنشأتها الدول المستوردة للنفط بعد الصدمة النفطية الأولى عام ١٩٧٣ وإرتفاع أسعار النفط.

وهي من ضمن خطوات وبدائل بدأت بها الوكالة الدولية للطاقة منذ البداية والتي تمثلت أولاً في إيجاد احتياطات هائلة من النفط تحت اسم «الاحتياطيات الاستراتيجية» حتى تتمكن الدول المستوردة من التحكم في عرض وطلب النفط والتحكم في أسعاره، الى جانب متابعة الأبحاث لتطوير وسائل ومصادر أخرى للطاقة بدل النفط.

وسيظل النفط في منطقة الخليج العربي وما يمثله من وزن في السوق العالمي النفطي هو نقطة الارتكاز.

لذلك كان العدوان العراقي على الكويت له تأثيره على الروابط والمصالح الاقتصادية والتجارية التي تربط دول مجلس التعاون الخليجي ودول المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة.

لان عدم الاستقرار في هذه المنطقة يمثل مصدراً لتهديد مصالح هذه الدول عامة، ومن هنا ينطلق مفهوم الولايات المتحدة والدول الغربية لمفهوم الأمن في منطقة الخليج العربي وهو عدم السماح بتهديد أمن دول المنطقة المنتجة للنفط ومنابعة والممرات الاستراتيجية.

وبعد عاصفة الصحراء وتحرير الكويت سعت هذه الدول وظل هدفها الاستراتيجي أن يظل العراق موحداً وتحت نظام حكم ضعيف، لأن بقاء العراق موحداً ومتماسكاً من الناحية السياسية وأن لا يتجزأ هو من ضمن أهداف هذه الدول في «توازن القوى» في منطقة الخليج العربي.

حيث أن التقارير الاقتصادية تقول بأن النظرة المستقبلية لدول الخليج العربي النفطية ستظل ذات وزن هائل في السوق العالمي للنفط ..

وكما يقول تقرير وكالة الطاقة الدولية فان احتياجات العالم ستزداد على النفط من حوالي ٦٧ مليون برميل يومياً الآن الى حوالي ٩٢,٥ مليون برميل في عام ٢٠١٠، وان حصة الدول الصناعية سترتفع من ٣٧,٩ مليون برميل الى ٤٥,٢ مليون برميل في اليوم عام ٢٠١٠ أي بزيادة قدرها حوالي ٢٠٪ لتصل الى حوالي ٥٠٪ من الاستهلاك العالمي للنفط.

وان دول «الأوبك» وبالذات دول الخليج ومعهم فنزويلا ستكون هي الدول الرئيسية المصدرة للنفط في العالم، وستزيد من حصتها في السوق النفطية من ٣٦,٧٪ الى حوالي نصف الانتاج العالمي في عام ٢٠١٠ حيث ستصل الى ٤٥,٤٪ مليون برميل في اليوم من ٢٤,٦٪ مليون برميل الآن.

وتؤكد وكالة الطاقة الدولية في تقريرها بأن النفط سيظل المصدر الأول للطاقة، وستظل منطقة الشرق الأوسط بعد عقدين من الزمان أي في حوالي عام ٢٠١٠ أهم منطقة نفطية بالنسبة للدول الصناعية بسبب زيادة إستهلاك هذه الدول للنفط ..

ومع تراجع وانخفاض الانتاج النفطي في الاتحاد السوفييتي سابقاً والولايات المتحدة والشرق الأقصى فان خبراء في شؤون النفط يرون بأن مستهلكي النفط الرئيسيين في العالم سيزدادون اعتماداً على نفط الشرق الأوسط في تأمين احتياجاتهم من النفط.

حيث توجد في الشرق الأوسط إحتياطيات مؤكدة تبلغ ٥٩٦,٦ مليار برميل مقارنة مع إحتياطيات أوروبا الشرقية وحجمها ١٨٨,٨ مليار برميل، وأميركا الشمالية وحجمها ٨٠,١ مليار برميل، وأميركا الجنوبية وقدرها ٧٣,٩ مليار برميل.

ويرجع الخبراء في شؤون النفط هذا الى استنفاد الإحتياطيات في أميركا الشمالية، والتراجع المستمر في إنتاج النفط الروسي مما يجعل كبار المستهلكين أكثر اعتماداً على نفط الشرق الأوسط طوال عقد آخر من الزمن على الأقل.

لقد أفرزت أزمة العدوان العراقي على الكويت وبعدها حرب تحرير الكويت أسساً جديدة لقيام علاقات جديدة سياسية واقتصادية بين دول العالم.

ومن هذه الأسس والتي تعتبر أكثر أهمية وإلحاحاً، ويجب معالجتها وإيجاد صيغ وحلول لها هو موضوع الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج والتي تضمن السلام والاستقرار في هذه المنطقة.

ويحوز هذا الموضوع على اهتمام واجماع الأوروبيين الغربيين والأمريكيين بنفس القدر والأهمية.

ويرى هؤلاء المسؤولون الغربيون والأمريكيون ضرورة أن تتوصل دول هذه المنطقة نفسها إلى صيغة أمينة مشتركة، وأن لا تأتي هذه الصيغة أو تفرض على دول المنطقة من الخارج.

وأثناء أزمة الخليج بعد العدوان العراقي على الكويت اقترح وزير الخارجية البريطاني «دوغلاس هيرد» ضرورة بناء هيكل أمني جديد بين دول المنطقة بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت، وضرورة إحلال السلام في الشرق الأوسط بما في ذلك حل القضية الفلسطينية، وأن يكون هذا حسب نموذج مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذي قلل من نسبة الحروب بين دول أوروبا.

ولكن صيغة التعاون الأمني الشامل بين دول الخليج العربية مفقودة في ظل غياب الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية لمفهوم الأمن الاقليمي، بل ان المنطقة لازالت تعاني من فراغ القوة بعد الانسحاب البريطاني من هذه المنطقة في عام ١٩٧١ حيث برز إلى الوجود مصطلح الفراغ الأمني، وعاشت دول المنطقة ولمدة ٨ سنوات من الحرب بين العراق وايران في حالة نصف حرب ..

ومثال على الالتزام الدولي بأمن منطقة الخليج العربي ما حدث في العام ١٩٨٧ حينما قامت القوات البحرية للاتحاد السوفييتي سابقاً، والولايات المتحدة وبريطانيا بحماية ناقلات النفط الكويتية في مياه الخليج ورفعت أعلام تلك الدول فوق سفن شحن النفط الكويتية أو السفن المؤجرة من تلك الدول للكويت، وكان هذا استعراض للقوة الدولية سارع في إنهاء تلك الحرب المجنونة في ظل غياب ترتيبات وصيغة أمينة محددة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

ولم تحقق البلايين التي أنفقت على التسليح في السنين الماضية في دول الخليج الاستقرار الأمني لدول المنطقة، ولم يكن كل هذا السلاح الموجود رادعاً للنظام العراقي وتهديداته لدول المنطقة بعد عدوانه على الكويت.

ان وجود ٥٠٪ من الاحتياطي النفطي العالمي في منطقة الخليج العربي جعل دول العالم تسعى إلى تكوين تحالف دولي عسكري وسياسي ضد العدوان العراقي على

الكويت حيث قادت الولايات المتحدة دول التحالف في مواجهة عالمية عسكرية وسياسية واقتصادية لانتهاء العدوان العراقي على الكويت.

وللتأكيد على أهمية أمن واستقرار منطقة الخليج العربي وأهميتها بالنسبة للعالم الصناعي وبعد أربعة شهور من العدوان العراقي على الكويت وبالتحديد في ٢٣ ديسمبر ٩٠ قال الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش : «ان العدوان العراقي على الكويت ليس تهديداً لأمن الكويت والدول المجاورة، بل ولعالم أفضل نفضل إقامته في ظل إنتهاء الحرب الباردة، واعتقد أن الانتظار هو الجزء الأصعب في هذه الأزمة، واننا موجودون في الخليج لأن مصالحنا الحيوية في خطر».

وأثناء قمة دول مجلس التعاون الخليجي الحادية عشرة والتي عقدت في دولة قطر في الثاني والعشرين من ديسمبر ٩٠ في ظل أزمة الخليج بعد العدوان العراقي على الكويت أعلن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي - عبد الله يعقوب بشاره وقتها - «بأن دول المنطقة تعد لترتيبات أمنية، أو إطار أمني لدول المنطقة ستشارك به ايران».

وكان من نتائج تلك القمة الخليجية إنشاء برنامج مجلس التعاون لتدعيم جهود التنمية الاقتصادية في الدول العربية، ليكون أساساً لأي جهود تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

ورأى المراقبون السياسيون في هذا البرنامج إطاراً أميناً لبرنامج تنمية عربية موحدة لسد الفوارق بين الأغنياء والفقراء العرب، وانتهاء حالة التوتر الطبقي في الدول العربية ..

ولكن ماذا تحقق حتى الآن لتشكيل إطار الأمن الخليجي من خلال مواثيق وقرارات جامعة الدول العربية، أو ما ورد من مباديء وأهداف إعلان دمشق الذي وقعته دول مجلس التعاون الخليجي مع مصر وسوريا في مارس ١٩٩١ بعد تحرير الكويت، والذي اعتبر أساساً لبناء نظام عربي جديد ..

وأين هو الأمن الخليجي بعد ٨ سنوات من الحرب بين العراق وايران، وبعد كارثة العدوان العراقي على الكويت، وأين هو الجيش الخليجي الموحد الذي اقترحه السلطان قابوس في عام ١٩٩١ بتعداد قدره ١٠٠,٠٠٠ ألف جندي.

وأين قوة درع الجزيرة والتي تتألف حالياً من ١٥,٠٠٠ ألف جندي، ولماذا لم يتم تطويرها لتصبح قوة عسكرية مشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي.

ان الدراسات الاقتصادية تقول بأن الطلب على النفط في أوائل القرن الحادي والعشرين سيكون ٧٦ مليون برميل في اليوم ارتفاعاً من ٦٨ مليون برميل الآن، وان الدول الثماني المطة على الخليج تمتلك ٦٦٪ من احتياطي النفط في العالم، وان أكبر احتياطي للنفط في العالم موجود في أربع دول هي دولة الكويت، والمملكة العربية السعودية، وايران، والعراق.

وان تكلفة إنتاج برميل النفط في الدول الأربع هي الأدنى على الإطلاق في العالم مما يعطي هذه الدول ميزة على غيرها من أعضاء «الأوبك» وعلى بقية منتجي النفط في العالم.

وان كلفة استخراج البرميل الواحد في الدول الأربع تتراوح ما بين دولار واحد مقارنة مع ما يصل إلى ٢٥ دولاراً في أميركا الشمالية، وما بين ٢٠ و ٢٥ دولاراً في كندا.

وان معدلات التدفق النفطي في الدول الأربع هائلة إذ يبلغ معدل ما تنتجه بئر النفط الواحدة في الكويت ٤٠٠٠ برميل يومياً، بينما يصل في العراق الى ٦٠٠٠ برميل يومياً، أما في ايران فيبلغ ٩٠٠٠ برميل يومياً، بينما تصدر المملكة العربية السعودية القائمة بانتاج يومي يصل الى معدل ١١,٥٠٠ برميل يومياً من البئر الواحدة.

أما في الولايات المتحدة فلا يتعدى الانتاج ٢٠ برميل للبئر يومياً، وفي كندا لا ينتج البئر الواحد أكثر من ٣٠ - ٥٠ برميل من النفط يومياً.

وان اعتماد بعض دول مجلس التعاون الخليجي على الاتفاقيات الأمنية والدفاعية مع بعض الدول الغربية لا يكفي وحده لضمان الأمن والاستقرار في هذه المنطقة.

وإن الحل هو توحيد جيوش دول مجلس التعاون، من خلال هدف واحد واستراتيجية عسكرية واحدة على الرغم من إختلاف الأساليب التكتيكية، كما أعلن عز هذا وزير الدفاع بدولة الامارات العربية المتحدة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم مؤخراً وذلك حتى لا يظل أمن الخليج ضحية إختلاف الرؤى والتصورات، وضحية إختلاف الأدوار وتباين وجهات النظر بين دول المنطقة حول الوحدة السياسية، والوحدة الاقتصادية والنقدية لتحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي وقيام السوق الخليجية المشتركة، وهي الاطارات الحقيقية لأمن منطقة الخليج العربي الذي تردد دول مجلس التعاون الخليجي دائماً بأنه من الأولويات، ولكنها لم تتفق على خطة لاطار هذا الأمن، ولا يوجد بينها توازن عسكري، ولم تحرز حتى الآن أي تقدم نحو تأكيد مبدأ الدفاع الجماعي، والا كيف سيكون المستقبل في هذه المنطقة وسط عالم يتغير كل يوم.

إن كل هذا حدث ويحدث على جبهة النفط في هذه المنطقة الهامة، قبل الدخول في التوقعات والاحتمالات المنتظرة والخاصة بعودة ودخول العراق أسواق النفط العالمية، والذي سيحدث دخوله سوق النفط دون تحديد حصته والالتزام بها في كارثة للأسعار والتي يتوقع أن تصل الى أقل من عشرة دولارات للبرميل في هذه الحالة - كما أشار وزير الطاقة والصناعة القطري عبد الله بن حمد العطية في تصريح صحفي مؤخراً ..

خاصة وأن وزير النفط العراقي قال في التاسع من شهر نوفمبر ١٩٩١ بأنه عندما يرفع الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة علي مبيعات النفط العراقي سيصر العراق على حصته السابقة التي حددتها منظمة «الأوبك»، كما سيطلب حصة إضافية لتعويضه عن غيابه عن أسواق النفط العالمية.

وهذه قد تكون بداية معركة جديدة في حرب النفط الطويلة، ستدور في إطار الانتاج النفطي والحصص وحرب الأسعار بين دول الأوبك والدول المنتجة من خارج الأوبك، وستساهم في زيادة مأزق التنمية الذي تعاني منه الدول المنتجة للنفط.

وقبل نهاية العام ١٩٩٣ كشفت تقارير اقتصادية عن تراجع العائدات النفطية لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي الى ٧٤ بليون دولار في مقابل ٧٧,٥ بليون مجموع عائدات هذه الدول للعام ١٩٩٢، أي بانخفاض نسبته ٤,٥٪.

وقالت دراسة إقتصادية بأنه نتيجة إنخفاض متوسط سعر قياس منظمة «الأوبك» بأكثر من ١٠٪ من ١٨,٤ دولار للبرميل عام ١٩٩٢ الى ١٦,٥ دولار للبرميل عام ١٩٩٣ أدت الى إنخفاض العائدات النفطية لكل دول مجلس التعاون الخليجي للعام ١٩٩٣ باستثناء عائدات الكويت التي استعادت خلال العام ١٩٩٣ كامل طاقتها الانتاجية، مما أدى الى زيادة عائداتها النفطية بمعدل ٥٣٪ بالمقارنة مع عام ١٩٩٢.

ولاحظت الدراسة الى أنه على رغم هذا الانخفاض في العائدات النفطية لدول المنطقة، إلا أن اقتصاديات الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي استمرت في النمو بمعدلات جيدة خلال العام ١٩٩٣ وبنسب مشابهة بمعدلات النمو التي شهدتها إقتصاديات هذه الدول في العامين الماضيين. وارجع التقرير هذا الى قدرة إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي على إمتصاص صدمات إنخفاض أسعار النفط، والتأقلم مع المستجدات في أسواق النفط العالمية، وذلك على نقيض فترة منتصف الثمانينات عندما ترك إنخفاض أسعار النفط أثارا مباشرة وسريعة على إقتصاديات هذه الدول.

وأوضح التقرير الى أن وقف التدهور المستمر في أسعار النفط في الأسواق العالمية يشكل الهم الأساسي لمنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» في الوقت الحاضر حيث أن دول مجلس التعاون الخليجي أعضاء في هذه المنظمة.

ولأن أي تراجعات جديدة في أسعار النفط ستكون لها إنعكاسات سلبية على التطورات الاقتصادية في الدول المنتجة للنفط وبالذات الدول الأعضاء في منظمة «أوبك».

لأن أسواق النفط العالمية لاتزال تعاني من إختلال العرض والطلب على الرغم من الجهود التي بذلتها «أوبك» واستجابة الدول الأعضاء في المنظمة عموماً للدعوات التي وجهت لخفض الانتاج مما يشير الى تأثيرات قرارات «أوبك» في أسواق النفط العالمية غير كافية بدون تجاوب وتعاون الدول المنتجة للنفط من خارج منظمة «أوبك» واستجابتها لدعوة خفض الانتاج، وهو ما أشار اليه التقرير الاقتصادي بالقول الى أن ارتفاع انتاج عدد كبير من الدول المنتجة للنفط من خارج «أوبك» كان له تأثير على إختلال العرض والطلب في أسواق النفط العالمية، وأعتبر هذا التقرير الى أن إنتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب أدى الى التقليل من أهمية المخزون الاستراتيجي من جانب الدول

المستهلكة للتأثير في أسعار النفط، وللأسراع في التخلص من جزء مهم من هذا المخزون. وأمام مأزق أسعار النفط وتراجعها في هذه الفترة لا بد أن تتعزز القناعة لدى الدول المنتجة للنفط من داخل «أوبك» والدول المنتجة من خارج «أوبك» الى ضرورة إدراك أن فائدة هذه الدول تكمن في التعاون والتنسيق في توفير إمدادات النفط للسوق العالمية بدل التنافس. بحيث يؤدي هذا الى صيغة تفاهم مشتركة تحقق الاستقرار في السوق النفطية، وتحول دون انخفاض الأسعار مستقبلاً!

«٤»

أمس ... واليوم ... وغدا ... !

■ ماذا بعد ... وإلى أين ... ؟ ■

تقدر الدراسات والاحصائيات السياسية والاقتصادية بأن منطقة الخليج العربي ستظل ذات قوة اقتصادية لا تنافسها أية بقعة أو منطقة جغرافية في العالم، وذلك لأن هذه المنطقة تمتلك احتياطي نفطي في حالة إزدياد .

وهذه القوة الاقتصادية مجتمعة ومتمركزة لدى منظومة دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى العراق وإيران.

ومادامت هذه القوة موجودة وفي سبيل أن يكون لها دور فاعل ومؤثر فيما يقال عنه النظام العالمي الجديد، والذي لا يزال في طور التكوين والبلورة، فلا بد ان نخطو في سبيل أن نصبح رقما صحيحا في المعادلة الجديدة التي تتكون في هذا العالم من خلال تكتلات إقتصادية وسياسية سيكون لها تأثيرها في هيكلية النظام العالمي الجديد.

وحتى لا نتخلف عن الذي يجري حولنا، وتضيع خطواتنا ثم نبحث عن دور لنا قد لا نجده بعد أن تكون قد توزعت الأدوات بين الدول والتكتلات الجديدة.

وقبل أن يفوتنا قطار العالم الجديد والسريع جدا، لابد أن نخرج من دائرة التخلف والتراجع التي نحن عليها منذ سنوات.

ولنا في تجربة دول الاتحاد الأوربي مثال حي بدأ بستة دول وهي الآن اثنا عشر دولة وستصبح بعد عام ست عشرة دولة بعد تعاون إقتصادي وتفاهم أمني.

ان دول الاتحاد الأوربي وبعد ثلاث حروب دموية بينها بدأت منذ العام ١٨٧٠ وحتى الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٤٥ حدثت بينها تحولات في العلاقات والتعاون

أكدها قيام مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي والذي أنهى حالة الحروب بين هذه الدول.
وقد تحولت صيغة العلاقات بين هذه الدول من محاولات الهيمنة إلى التعاون،
ومن محاولات دولة للسيطرة على الأخرى إلى صيغة التكامل بينهما، حتى توحدت هذه
الدول في بداية العام ١٩٩٣.

وهذا ما نريده ونتمناه أن يحدث بين دول منظومة مجلس التعاون لدول الخليج
العربية، وهو الارتباط بين هذه الدول من خلال المصالح المتبادلة والمتداخلة والمتوازنة،
والتي ستؤدي إلى التعاون الاقتصادي والتكامل السياسي.

حيث يكون الهدف التعاون معاً هو المبدأ الراسخ بين هذه الدول لمواجهة تحديات
المستقبل في العالم الجديد الذي ستربطه التكتلات ولغة المصالح المشتركة.

وهذه المقالات قراءة سابقة في الأيام الماضية ودعوة إلى إستقراء مستقبل الأيام
المقبلة، والتي تمثل تحديات أمام مستقبل دول مجلس التعاون الخليجي أولاً، والعالم
العربي ثانياً. حتى لا يأتي الغد ونظل كما نحن اليوم في الأمس...!

● ٤ إبريل ١٩٩٤ ●

■ الاستراتيجية الواحدة ■

يبدو ان منطقة الخليج العربي ستظل ولعدة سنوات اخرى مقبلة تخضع لنظريا الثابت والمتحول نتيجة لتأثيرات التحولات السياسية والاقتصادية التي عصفت ولا تزال باجزاء من دول العالم شرقا وغربا، وبالذات في النصف الشرقي منه بعد التحولات والاحداث السياسية والاقتصادية في دول اوربا الشرقية والاتحاد السوفياتي.

ولكل هذه التحولات الجارية في العالم تأثيراتها على دول منطقة الخليج والجزيرة العربية، ونتيجة أيضا لمحاولة اوربا الغربية ان تتوحد، وما يحدث في الاتحاد السوفيتي من حالة تفكك ان هذا السيناريو السياسي العالمي له امتداداته التي تؤثر وترتبط بما يحدث في هذا الاقليم النفطي، خاصة بعد حالة الزلزال التي عاشتها المنطقة بعد العدوان العراقي الغادر على الكويت، وتأثيرات العدوان على بقية دول المنطقة أولا، والمنطقة العربية ثانيا.

وهي تأثيرات لا تزال افرازاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية تلقي بظلالها السلبية على الوضع العربي العام نتيجة لما حدث من قبل.

■ الأمن وفراغ القوة ■

ولكن بانوراما الاحداث طوال العشرين عاما الماضية في منطقة الخليج تدور وتتمحور حول ثلاث قضايا هي: الأمن.. والاقتصاد.. والنفط.

لهذا ستظل منطقة الخليج العربي تخضع لمقولة الامن وفراغ القوة في المنطقة، وهي الأوهام التي بدأت في المنطقة من العام ١٩٧١ بعد الانسحاب البريطاني، وظلت نظرية الامن في الخليج وخلال العشرين سنة حتى اليوم تخضع لعدة تصورات بينما المنطقة كانت تعيش على اوهام الغزو الخارجي والتدخلات العسكرية الاجنبية لان شريان الحياة بالنسبة للعالم الصناعي ينبع من هذه المنطقة اي النفط ولا تريد الدول الصناعية الكبرى ان تقع هذه المنطقة تحت سيطرة من يتحكم بانتاجها النفطي او يمنع تدفقه اليومي عن دول الغرب الصناعية وعلى هذا الايقاع ظلت منطقة الخليج تواجه تحديات لا يمكن تقديرها.. ولا يمكن تصورها او تحديد مداها..

ولم تهدأ العواصف السياسية والعسكرية التي ظلت تتعرض لها المنطقة الا بعد الاعلان عن قيام مجلس التعاون الخليجي في ٢١ مايو ١٩٨١، وبعد الدورة الاولى للمجلس الوزاري - وزراء الخارجية - بدول المجلس والتي عقدت في مدينة الطائف بالملكة العربية السعودية في ٢١ اغسطس وحتى ٢ سبتمبر ١٩٨١ حيث أقرت هذه الدورة استراتيجية واحدة لدول المجلس في كافة المجالات تتركز على:

١ - الاهتمام بالاوضاع السياسية ودعم التنسيق والتعاون بين الدول الاعضاء على ضوء المتغيرات السياسية الاقليمية والعربية والعالمية وتأثيراتها على المنطقة.

٢ - في الجانب الاقتصادي والخاص ببحث الاوضاع الاقتصادية بعد البدء بتنفيذ المرحلة الاولى من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس.

٣ - في المجالات الامنية والعسكرية وذلك من خلال استعراض نتائج مؤتمرات وزراء الداخلية والدفاع واللجان الفنية المنبثقة عنها.

٤ - العمل على ضرورة ابعاد المنطقة عن مجالات الصراع الدولية وحصر مسؤولية الامن والدفاع بين دول المنطقة.

وعلى ضوء هذه الاهداف الاستراتيجية المشتركة بين دول المجلس تابعت هذه الدول مسيرتها ولم تكن تظن او تفكر بان الخطر يتهدها من الداخل حتى وقعت الكارثة بحدوث الغزو والعدوان العراقي على الكويت، وما ترتب بعده من مضاعفات سياسية وعسكرية اقليمية وعربية ودولية تضع قضية الامن السياسي والعسكري لدول المنطقة في اولويات ما سيتم بحثه في القمة الخليجية الثانية عشرة التي ستبدأ غداً على أرض الكويت المحررة.

وهذه القمة ستكون قمة الانطلاقة الجديدة لدول مجلس التعاون الخليجي التي تضافرت جميعا لصد العدوان العراقي الغادر عن ارض الكويت، واوقفت طموحاته باحتلال أراضي خليجية اخرى، بل ومنعته من ان يحرق المنطقة كلها باهدافه الشريرة. ان قمة التعاون الامني التي ستبدأ في الكويت ستتبنى دون شك استراتيجية جديدة بصيغ ومفاهيم جديدة بعد الكارثة التي عاشتها دول المجلس. وسيكون الطرح جديداً

وبمفهوم آخر لتحقيق وضع دفاعي جديد متناسق اقليميا بين دول المجلس خاصة وان فكرة انشاء قوة درع الجزيرة انطلقت من الكويت عام ١٩٨٥ في مؤتمر القمة الخامس لدول مجلس التعاون الذي استضافته الكويت.

وسيكون تشكيل جيش خليجي موحد يكون تعداده ١٠٠ الف جندي هو احد نتائج قمة الانطلاقة الجديدة من الكويت التي تحدى شعبها بمؤازرة وعون الشعوب الشقيقة والصديقة قوة العدوان العراقي الغادر.

● ٩١/١٢/٢٢

■ نحو استراتيجية جديدة ■

لانه ليس امام دول مجلس التعاون الخليجي من خيار سوى العمل من جديد وبصيغة جديدة بعد الكارثة التي اصابته دول المجلس عقب العدوان والاحتلال العراقي الغادر لدولة الكويت - وهي احدى الدول الاعضاء في هذا المجلس.

وليس سرا القول بأن البحث عن صيغة جديدة وواضحة تكون اساسا لانطلاقة جديدة يبدؤها مجلس التعاون الخليجي بعد ان كشفت شهور المحنة التي عاشتها دول المنطقة عن بعض نقاط الضعف في ما هو قائم الان وبعد عشر سنوات من انشاء مجلس التعاون.

ان الاشارات والتلميحات التي تقال هذه الايام هنا وهناك وخاصة المتزامنة مع انعقاد القمة الثانية عشرة في الكويت هذه الايام والتي تشير الى ضرورة احداث تغيير في منهجية عمل المجلس، والبحث عن استراتيجية جديدة تتوافق والمرحلة الجديدة التي دخلت بها دول المنطقة بعد الاحداث والتطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي عصفت بدول المنطقة نتيجة العدوان والاحتلال العراقي للكويت وما تمخض عنه من تداعيات وتحديات فجرت كثيرا من الازمات المؤجلة والموروثات في العلاقات العربية - العربية اولا، بل وامتدت هذه التأثيرات حتى على العلاقات العربية الدولية.

ان الدعوة اليوم للتغيير في استراتيجية واسلوب عمل مجلس التعاون الخليجي تكون ملائمة ومواكبة لظروف المرحلة الجديدة التي جاءت اولا من خلال تصريح امير دولة البحرين الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة لدى وصوله الى الكويت للمشاركة في اجتماعات القمة الخليجية الثانية عشرة حيث قال:

«إن من اولى واجباتنا في هذه المرحلة الهامة التي تجتازها دول مجلس التعاون في ظل المستجدات الاقليمية والدولية ان نرسي الخطوط العريضة لاحداث نقلة نوعية في مسيرة مجلسنا في كافة الجوانب الامنية والسياسية والاقتصادية.

وان نعيد اعلان صرح التعاون بما يتوافق مع امالنا، ويلبي طموحات شعوبنا في عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى التي يشهدها العالم وسعيه الحثيث لارساء قواعد نظام دولي جديد».

وأكد على هذا التوجه سمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد في الكلمة التي افتتح بها اجتماعات مؤتمر القمة يوم أمس الأول حيث قال:

ولا يخالجنني أدنى شك في انكم جميعا تشعرون معي اننا امام معطيات جديدة كل الجدة تولدت عن العدوان وكانت لها اثارها المباشرة على شعوبنا الخليجية التي مثلت بؤرة الاحداث.. وهذا يعني ان علينا جميعا ان نبحث جادين وبعمق عن مفهوم جديد للتعاون بين شعوبنا، مفهوم حي نابض بالحركة، واسع جامع يضم في جنباته طاقاتنا كلها، ويحقق في الوقت نفسه طموحات شعوبنا.

تعاون يتناول المادة والروح، والانسان والبيئة، تعاون يبدأ من الانسان ليؤدي الى رفاهية الانسان، ولدينا في الخليج كل مؤهلات هذا التعاون ودواعيه، ولدينا من قبل ومن بعد ارادة شعوبنا وتطلعاتها..».

وبهذا المفهوم الجديد للتعاون كما يراه اثنان من قادة دول مجلس التعاون يجب ان تبدأ الدورة الجديدة في مسار مجلس التعاون في ظل قيام نظام دولي جديد، وقيام نظام عربي جديد ايضا اذا اراد العرب ان يلحقوا بالعالم الذي يتطور ويتغير كل يوم، وهذا ما يجري حولنا في الشرق والغرب حيث الاتحاد السوفياتي يتفكك ودول اوروبا الغربية تسعى نحو الوحدة والاندماج.

وفي ظل الواقع التاريخي والجغرافي لدول منطقة الخليج العربي، ولتحقيق ما تتمناه وترجوه شعوب المنطقة. فان الانطلاقة لا بد وان تحقق كل هذه المعطيات من خلال الجغرافيا السياسية الواحدة لدول المنطقة وهو امر سهل اذا صدقت التوجهات وتأكدت وتوحدت الاهداف، ومثل هذا موجود ومتوفر بين دول المنطقة منذ بداية تاريخ هذه المنطقة.

وفي سبيل تثبيت هذا الواقع لا بد من البحث عن صيغة تعاون جديدة بعد ان عانت وعاشت دول المنطقة كارثة العدوان والاحتلال العراقي الذي لم تكن الكويت هدفه فقط، بل كان يستهدف كل دول مجلس التعاون الخليجي.

■ من يدافع عن الخليج ؟ ■

يدل تصريح الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالله يعقوب بشارة بجريدة «صوت الكويت» عن طبيعة اجتماع وزراء الدفاع بدول مجلس التعاون الخليجي والذي سيعقد يوم غدا لسبت على ان الحيرة لا تزال تتحكم في نوعية الصيغة التي يمكن ان تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي في مجال تحقيق الامن الجماعي وحماية دول المنطقة مما يحيط بها من اخطار، وما تتوقعه من احداث مفاجئة كما حدث في الثاني من اغسطس ٩٠ حينما بدأ النظام العراقي عملياته الغادرة ضد الكويت، والتي لا تزال دول المنطقة تعاني من نتائجها وآثارها. وتتمثل الحيرة في تصريح الامين العام لمجلس التعاون الخليجي من قوله «ان التعاون بين دول المجلس امر حتمي لمواجهة التطورات الاقليمية والدولية ولما وكبة التبدلات والمستجدات في المنطقة، والتطورات في العالم التي لا بد من مواكبتها اجتماعيا عبر ٣ محاور.. هي:

١ - تطبيق نظرية الامن الجماعي.

٢ - تطبيق نظرية التعامل الجماعي مع الاحداث.

٣ - تحقيق المنظور الخليجي السياسي والاستراتيجي الموحد.

واشارة عبدالله يعقوب بشارة الى هذه المحاور والاسس التي يجب ان يقوم عليها التعاون بين دول المجلس يدل وبعد مرور اكثر من عشر سنوات على تكوين مجلس التعاون الخليجي على الحيرة التي يعيشها وهي تتجلى واضحة في عدم التفاهم او التوصل الى صيغة جماعية حول نظرية الامن والدفاع عن دول المجلس امام تحديات ومفاجئات منتظرة بعد كل الذي حدث من قبل، كما تكشف اشارة الامين العام الى ان وزراء الدفاع بدول المجلس سيبحثون في تقرير اللجنة التي ترأسها قبل عامين جلالة السلطان قابوس بن سعيد ودرست الوضع الامني في المنطقة، واقرحت بعدها تكوين جيش خليجي موحد قوامه مائة الف جندي.

ويبدو انه لم يعد لدى دول المجلس اية نظريات او افكار جديدة فيما يخص الامن الجماعي لذلك لا بد من تبني اقتراح تلك اللجنة الامنية حتى يتحقق الشعار المطروح قبل سنوات وسنوات بانه لن يدافع عن الخليج سوى ابنائه..!

● ١٣/١١/١٩٩٢

■ اشارات العالم.. الجديد ■

في كتابه «اختياري» الذي صدر في موسكو قبل عام، يقول ادوارد شيفردنادزة وزير خارجية الاتحاد السوفيتي سابقا عن معنى تصدي العالم للعدوان العراقي الغادر على الكويت: «لو لم يستطع المجتمع الدولي التصدي للعدوان على الكويت لظهر ان العالم لم يحصل على اي فائدة من انتهاء «الحرب الباردة» ومن رفض اسلوب المواجهة والتغيرات الايجابية على المسرح الدولي».

وفي هذا الذي قاله ادوارد شيفردنادزة التفسير الصحيح لمفهوم وركائز النظام العالمي الجديد الذي لا يزال في مرحلة التبلور والتكوين. وهو ما يتابعه العالم الآن عبر الصيغة الجديدة من التعامل مع احداث الصومال التي ادت الى مهزلة انسانية لا يمكن تصور حدوثها في نهاية القرن العشرين الا من خلال شعوب وحكام يعيشون بعقلية العصر الحجري. ومن هنا كان على العالم الذي بدأ يتعايش مع المفاهيم الجديدة للنظام العالمي الجديد ان يمارس دوره تجاه ما يحدث في الصومال، وان يفرض الوصاية الدولية على الواقع الحزين الذي فرضته تطورات الاحداث على شعب الصومال الذي كان يموت يوميا بينما من يريدون الاستيلاء على السلطة لا يهتمهم هذا، ويكفي ان عصاباتهم تقوم بدورها المجنون في سبيل تأمين وجودهم ومتطلباتهم.

ان الوصاية الدولية على الصومال ليست استعمارا اميركيا جديدا - يردده البعض - وليست عودة الاستعمار الى القارة الافريقية تحت مظلة الامم المتحدة، وانما هي تصحيح لاوضاع خاطئة كانت نتيجتها الاف والاف الضحايا من الابرياء ومن العيب ان يظل العالم يتفرج عليهم كل يوم وهم يموتون جوعا فوق ارضهم التي تختزن الخيرات. ان الوصاية الدولية على الصومال خطوة عالمية في ظل النظام الدولي الجديد.. ولتكن بداية نحو خطوات واجراءات دولية اخرى ضد كل الانظمة الظالمة والقمعية والتي تذلل وتقتل وتقهر شعوبها، أو الأنظمة العدوانية - كما هو حال النظام العراقي.

ان الوصاية الدولية هي اشارات انذار لكل انواع الانظمة الخارجية على القانون الدولي، وعلى القوانين والشرائع الانسانية، وكل من يريد ان يمنع ضوء الشمس عن عباد الله فوق الأرض..!

■ الوحدة الأوروبية.. ونحن هنا...! ■

بعد ٣٥ سنة من قيام أو تأسيس دول المجموعة الأوروبية، ومع اقتراب موعد قيام أوروبا الموحدة في العام المقبل، وبعد تجارب سياسية واقتصادية وعسكرية عاشتها دول المجموعة الأوروبية طوال السنوات الماضية التي ارتبطت مع بعضها حيث بدأت هذه المجموعة بست دول وهي الآن اثنتا عشرة دولة، إلا أن كل هذه السنوات والتجارب المشتركة بين هذه الدول يعني أنها ستتمكن من تحقيق الوحدة الاندماجية فيما بينها، وهذا ما حدث بعد رفض الشعب الدانماركي لبعض بنود الوحدة الأوروبية في الاستفتاء الذي جرى في الدانمارك في شهر يونيو - حزيران - الماضي، وهذا الرفض صار عقدة واجهت قمة «ادنبرة» التي عقدت مؤخراً لزعماء الدول الأوروبية الذين ظلوا يبحثون عن مخرج وحلول بديلة تؤدي إلى تسهيل مصادقة الدانمارك على معاهدة «ماستريخت» في وقت لاحق من العام المقبل.

وقد وصفت قمة «ادنبرة» الأخيرة بأنها «القمة العاصفة» والأكثر حدة منذ تأسيس المجموعة الأوروبية قبل ٣٥ سنة.

إن نموذج الوحدة الأوروبية قد لا يكون مناسباً لنا في منطقة الخليج من خلال وجود منظومة مجلس التعاون الخليجي، ولكن ما نريد الاستفادة منه هو بعض الخطوات التي تتخذها دول المجموعة الأوروبية قبل تحقيق الوحدة بين دولها، وهي خطوات واقعية نتيجة تجارب عملية ناجحة بين هذه الدول خلال العقود الأربعة الماضية. ومن بين هذه الخطوات الصحيحة التمويل والدعم الاقتصادي والمالي لبعض دول المجموعة الأوروبية الفقيرة في سبيل إزالة الفوارق الاقتصادية بين دول المجموعة، ووضع الأسس السليمة للتنمية الاقتصادية في أوروبا الموحدة مستقبلاً..

وكما ستبدأ دول أوروبا الموحدة في العام المقبل وحدة سياسية واقتصادية ونقدية، فإننا نستطيع هنا في دول مجلس التعاون الخليجي أن نبدأ خطوات التكامل الوجدوي بين دول المجلس عبر المجالات الاقتصادية والثقافية والتجارية والأمنية بعد تطبيق الاتفاقيات التي وقعتها دول المجلس خلال السنوات الاثنتي عشرة القائمة حتى اليوم بين دول المجلس.

وهذا ما يتوقعه مواطنو دول المجلس من القمة الخليجية المقبلة في دولة الامارات العربية المتحدة التي لا بد وان تحقق انطلاقة جديدة، وبروح جديدة في ظل اجواء وتطورات وتغيرات سريعة يعيشها العالم من حولنا، ولها تأثيرات مباشرة علينا كل يوم...!

● ١٧/١٢/١٩٩٢

■ اليوم.. وامس.. وغدا وماذا يريد المواطن الخليجي ■

لن يكون المواطن في دول مجلس التعاون الخليجي وهو يتابع منذ اليوم اجتماعات القمة الخليجية الثالثة عشرة والتي ستبدأ في مدينة ابو ظبي مقتنعا بالعناوين الرئيسية التي تعود ان يسمعها ويقرأها من خلال اجهزة الاعلام المسموعة والمرئية والمقروءة حول ضرورة تحقيق الترابط والتعاون وارساء دعائم الامن والاستقرار بين دول مجلس التعاون الخليجي، لان هذه الاهداف تتم في الاطار المعلن منذ القمة الخليجية في عام ١٩٨١ وحتى القمة الحالية في نهاية عام ١٩٩٢، وبعضها لم يتم.

كما ان هذا المواطن يدرك ويفهم بان دول هذه المنطقة ذات تاريخ واحد، وتراث مشترك، ومصير واحد وان الروابط والثوابت التي تربط بينها حقيقة واقعة لا تقبل الجدل والنقاش.

وعلى هذا الاساس فان هذا المواطن يرى في كل هذه العناوين شعارات لا زالت تتردد ولم يتحقق منها الا الجزء اليسير.

ويريد هذا المواطن الخليجي ان تنجز دول مجلس التعاون الخليجي تنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتي وقعت بين دول المجلس عام ١٩٨١ ولم يتم تنفيذها حتى اليوم مع انها ذات اهمية سياسية واقتصادية لانها تربط مصالح شعوب ودول المنطقة.

وحتى نستطيع ان نكون مثل دول المجموعة الاوروبية مستقبلا، ويكون الربط الاقتصادي بين دول المنطقة هو الخطوة الاولى او الركيزة الاساسية من ركائز ودعائم الامن في المنطقة.

ويريد هذا المواطن الخليجي ايضا ان يسمع بان دول مجلس التعاون الخليجي قد توصلت الى صيغة امنية وعسكرية مشتركة بعد تطوير مفهوم قوة درع الجزيرة التي تكونت منذ العام ١٩٨٤ لتصبح جيشا خليجيا بدل ان تظل حتى اليوم قوة رمزية لا تخيف اعداء دول المنطقة.

وان دول مجلس التعاون الخليجي وافقت على انشاء جيش خليجي موحد قوامه ١٠٠ الف جندي، وانه خلال سنوات ومن خلال خطة مبرمجة سيتم تكوين هذا الجيش

ليصبح حقيقة لها وجودها على الارض الخليجية من الكويت وحتى سلطنة عمان.

ويريد المواطن الخليجي ايضا ان يرى مسيرة تنفيذ بنود اعلان دمشق وقد تم بعضها ليكون بداية لقيام نظام عربي جديد بعد ان انهارت قواعد واركان النظام العربي القديم بعد كارثة الاحتلال العراقي الغادر للكويت.

ان دول مجلس التعاون الخليجي لا بد ان تواجه حقائق الواقع التاريخي والجغرافي الجديدين بعد حوادث الزلزال السياسي التي هدمت اسس النظام العالمي القديم شرقا وغربا، وذلك من خلال بناء قدراتها الدفاعية والامنية الذاتية اعتمادا على نظريات الامن الجماعي والدفاع المشترك، الى جانب اعتمادها الجانب الدبلوماسي، وسياسة حسن الجوار مع الاشقاء والاصدقاء، ولكن من دون ضعف وقبول بالهيمنة بعد ان اثبتت تحديات الاحداث الكبيرة التي عصفت بدول المنطقة منذ بداية الثمانينات بان دول مجلس التعاون الخليجي قادرة على مواجهة مثل هذه التحديات والتصدي لها بمفهوم واحد.. وستظل الاهمية الاقتصادية والرصيد الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي هما اللذان يمنحان هذه المنطقة اهميتها الاستراتيجية لدى دول العالم شرقا وغربا قبل دورها السياسي، وهذه احدى حقائق التاريخ والجغرافيا المعاصرة..!

● ١٩٩٢/١٢/٢١

■ وماذا بعد نحن فاعلون...! ■

بعد عقد من الزمان.. وبعد ان بلورت الاحداث والسنون الماضية فكرة وجود مجلس التعاون الخليجي، ودفعت بها في ظل ما يحدث حولنا من متغيرات وتطورات سياسية واقتصادية وجغرافية كان لها تأثيرها على وجودنا وارتباطنا بهذا العالم، وبعد ان صار مجلس التعاون الخليجي طوال هذه السنوات امواج عاتية اقليمية ودولية، واستطاع بقدر الامكان ان يتفادها وينقذ دولة من الغرق، فان الهاجس الذي يسيطر على كل مواطن خليجي هو ان المجلس لا بد ان ينتقل الى حالة وجودية جديدة وهذه الحالة هي البديل الحقيقي لواقع الحال الذي توقفت عنده مسيرة المجلس بعد عقد من الزمان، وبعد ان وصلت خطوات التعاون والتنسيق، نقطة التكامل والانصهار في بعض المجالات الاقتصادية والامنية والدفاعية والسياسية والتعليمية والثقافية وبرامج التنمية وغيرها.

وذلك حتى لا يظل واقع الحال وما تحقق طوال السنوات الماضية مجرد رؤى فقط، فان المواطن الخليجي في دول مجلس التعاون يريد ان تحدث نقلة نوعية في منهجية العمل الذي يقوم به مجلس التعاون الخليجي بحيث تؤدي هذه النقلة الى قيام كيان وحدوي بين دول المجلس.

وكما يرى المراقبون السياسيون الذين يتابعون مؤتمر القمة الثالث عشر المنعقد في دولة الامارات العربية المتحدة هذه الايام فان هذه القمة ستعيد تشكيل العلاقات بين دول المجلس خاصة بعد الاحداث الداخلية والخارجية، والهزات السياسية والعسكرية التي عاشتها في السنوات العشر الماضية.

وهذا ما دعا اليه بيان مجلس الامة الصادر امس حيث دعا الى العمل على انشاء كيان موحد لدول الخليج العربية بصيغة سياسية تضيفي عليه شرعية في التعامل مع الدول الاخرى كوحدة فيدرالية في المجالات الخارجية والدفاعية والتعليمية، وبرامج التنمية والتمثيل السياسي، لا سيما وان مستجدات العصر تتجه نحو تكوين تكتلات تكسب كل مجموعة من الدول قوة ومكانة دولية وحماية دفاعية.

ان هذه الدعوة التي صدرت امس عن مجلس الامة، هي تعبير عن صوت الشعب الكويتي وتطلعاته الى تحقيق خطوة الكيان الموحد بين دول المجلس في ظل مستجدات اقليمية ودولية سياسية واقتصادية تعلن عن قيامها دول مجاورة لعل اقربها انضمام ست جمهوريات سوفيتية سابقة الى منظمة التعاون الاقليمي «ايلو» في خطوة نحو اقامة تجمع اقتصادي سيكون نواة لسوق اسلامية عملاقة تربط اوروبا بآسيا، وتضم ٣٠٠ مليون نسمة من البشر، وسيكون هذا التجمع الاقتصادي اكبر تجمع بعد السوق الاوروبية المشتركة!.

ولتكن خطوة دول مجلس التعاون الخليجي في المرحلة الجديدة هو الاعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة لتكون البداية الجديدة اقوى!

● ١٩٩٢/١٢/٢٣

إشارات..

لابد.. وللأمانة من الإشارة إلى أن فكرة هذا الكتاب جاءت نتيجة لقراءات وملاحظات سابقة في السنوات الماضية لكتب وتقارير ودراسات في مجال النفط واقتصاديات النفط ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي فيما حدث ويحدث من بينها مجلات:

- المستقبل العربي التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت.

- دراسات عربية التي تصدر عن دار الطليعة في بيروت.

- قضايا عربية التي تصدرها المؤسسة العربية للدراسات والنشر في بيروت.

ومجلات ودوريات أخرى، بالإضافة إلى متابعة لمؤتمرات وندوات سياسية واقتصادية عربية ودولية.

وكتب صدرت قبل سنوات منها:

(١) التحدي العالمي - الترجمة العربية - للكاتب الفرنسي جان جاك سرفان شرايبر - بيروت ١٩٨٠.

(٢) النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وايران، للكاتب فريدي هوليداي - بيروت ١٩٧٥.

(٣) النفط العربي والتهديدات الأمريكية بالتدخل العسكري ١٩٧٣ - ١٩٧٩ للكاتب مروان بحيري في سلسلة أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ١٩٨٠.

(٤) الدعم النفطي العربي... من مؤتمر الخرطوم ١٩٦٧ إلى مؤتمر الكويت ١٩٧٣، للكاتب مروان اسكندر - بيروت ١٩٧٣.

(٥) محاضرة وكيل وزارة الخارجية الكويتية سليمان ماجد الشاهين في مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة حول «الكويت واعادة تسجيل ناقلات النفط إبان الحرب العراقية – الايرانية بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٩٠ بالقاهرة.

كما ساهمت تطورات الأحداث السياسية والاقتصادية والعسكرية، والتقارير والتصريحات الصحفية عقب الزلزال الذي أصاب المنطقة بعد العدوان العراقي على الكويت في الثاني من اغسطس ١٩٩٠ في بلورة فكرة هذا الكتاب.

الفهرس

المقدمة ١١ - ١٤

الفصل الأول :

البعد النفطي للأمن القومي العربي ١٧ - ٣٢

الفصل الثاني :

النفط ومقدمات العدوان ٣٥ - ٤٧

الفصل الثالث :

النفط .. والأمن .. والمستقبل ٥١ - ٦١

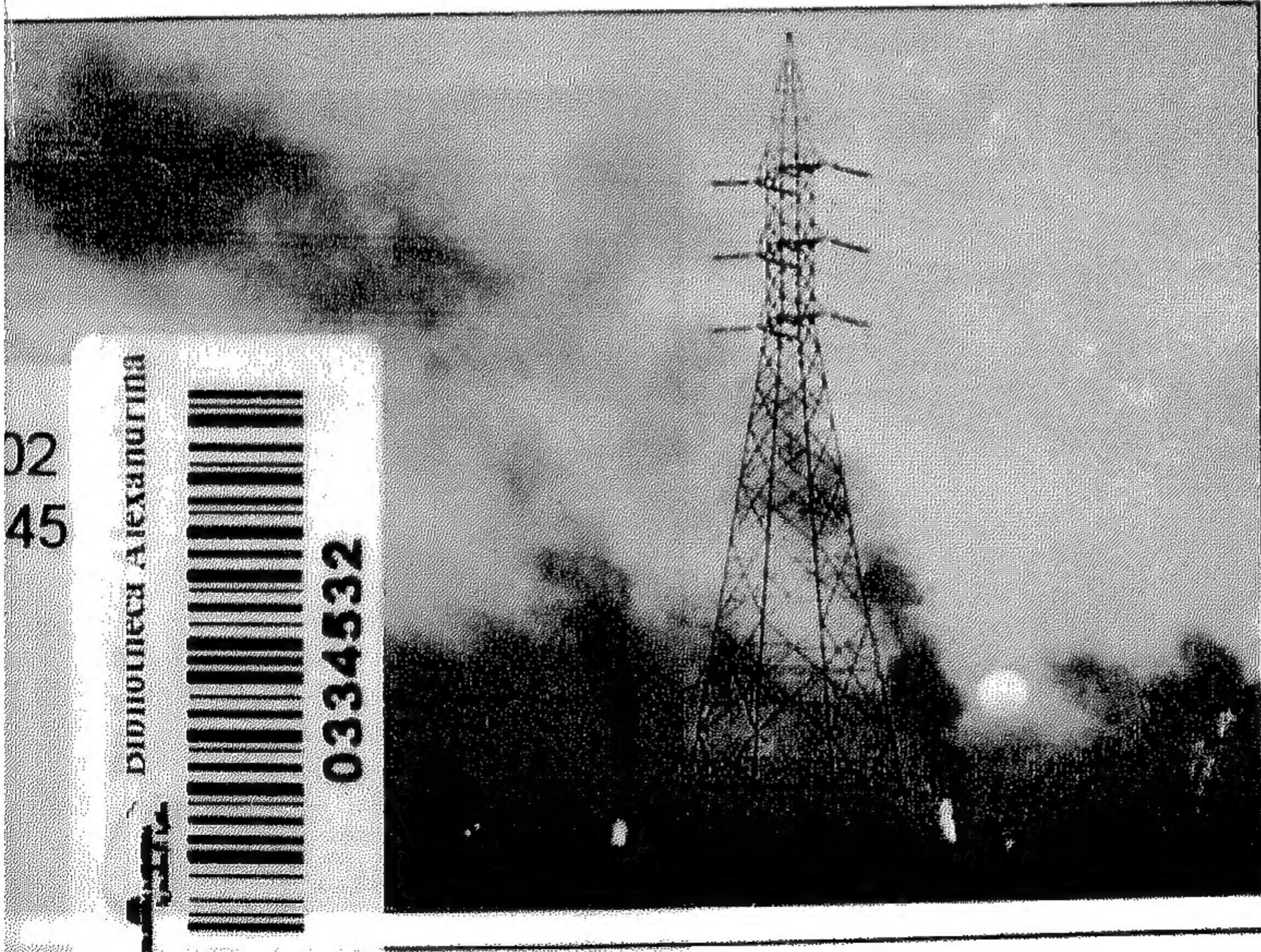
الفصل الرابع :

أمس .. واليوم .. وغداً ٦٥ - ٧٩



هذا الكتاب ..

■ هو — باختصار — محاولة متواضعة
لمتابعة الدور النفطي في الحروب الدائرة
منذ سنوات هنا وهناك — سياسياً
واقتصادياً وعسكرياً — مرة باردة،
وأخرى بأسلحة الدمار .. !



02
45

БИБЛИОТЕКА АЛЕКСАНДРИНА



0334532